المجموعة الثانية

باسم السلام . .

تعززأمريكا من أساليب حمايتها لإسرائيل

obeikandl.com

obeikandl.com

أمريكا.. أرجوحة المؤسسة العسكرية بتل أبيب

قبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الحركة الصهيونية أن يقدم يهود أمريكا إلى المهاجرين اليهود فى فلسطين العون المادى وإقامة المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من وسائل إقامة الدولة. ولكن بعد الحرب، وانتقال الثقل إلى الولايات المتحدة اتجه عمل الصهيونية العالمية إلى كسب تأييد جماهير الشعب الأمريكى والتأثير عليها ثم استخدامها فى الضغط على حكومة البيت الأبيض، برغم أن يهود الولايات المتحدة لايمثلون سوى ٣٪ من مجموع سكانها إلا أن ثقلهم يتعدى هذا الحجم بسبب مستواهم الاقتصادى والاجتماعى وأثرهم فى الأحزاب الأمريكية، وبالتالى ثقلهم فى الانتخابات الأمريكية. ولكن يجب أن نعترف أن وراء هذا الثقل الاقتصادى والسياسى تنظيمًا قويّا ذا قيادة وأجهزة إدارية على مستوى مرتفع من كفاءة الإدارة؛ هو المنظمات الصهيونية الأمريكية.

ولقد استطاعت هذه المنظمات أن تستفيد من إمكانيات يهود أمريكا للحصول على الدعم اللازم لإسرائيل سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى، ومن العوامل التى ساعدت هذه المنظمات على تحقيق هذه الغاية. . مخطط الدعاية الصهيونية الذى خطته لنفسها بدقة بعد دراسة طبيعة تكوين المجتمع الأمريكى، الذى يقوم على:

١- الربط المستمر بين الوسائل الدعائية وبين طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الأمريكى، ويركزون بصفة خاصة على مخاطبة مراكز القوة فيه.

٢- تقسيم الرأى العام الأمريكى إلى ثلاثة قطاعات: الأول يمثل الأغلبية الساحقة التى لا تهتم ولا تعلق، والثانى يمثل أقلية تعرف بعض الشىء واهتماماتها متفاوتة، والثالث يمثل أقلية ضئيلة جدّا تصنع رأى الأقلية التى تعرف بعض الشىء.

٣- تركيز الاهتمام على القيادة التى تصنع الرأى وتُشكل الخط السياسى مع الاهتمام بالأقلية التى تتابع الأمور من خلال ما تفعله الأقلية التى تمثل القيادة فى المجتمع.

يلاحظ على هذا المخطط أنه يحتاج إلى عمل كثير ووقت قليل، كما لا يتطلب النفاذ إلى كل ركن فى الولايات المتحدة دعائيا؛ لأنه يكتفى بالتأثير على القلة القائدة فى المجتمع، ولتنفيذ هذا المخطط تلجأ الصهيونية إلى ثلاثة أساليب:

الأول: التخلص من القوى المعارضة لها فى كافة الأوساط الرسمية بشتى الوسائل.

الثانى: التغلغل فى صفوف الأقلية المؤثرة فى المجتمع.

الثالث: التأثير على عقول قادة السياسة الأمريكية فى كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والعسكرية.

وبالنظر إلى الثقل الاقتصادى ليهود أمريكا نجد أنه ساعد على نجاح المُخطط الدعائى الصهيونى لكون اليهود مسيطرين على صناعة الأفلام والإعلام فيها، فهم يملكون غالبية الشركات السينمائية الكبرى بالإضافة إلى عدد كبير من شركات الإذاعة والتليفزيون وعدد من الصحف الأمريكية البارزة فضلا عن عدد من وكالات الأنباء، يضاف إلى ذلك سيطرتهم على الإعلان التجارى والتوزيع، ولما كانت الصحافة فى كل مكان عبارة عن عمل تجارى فى المقام الأول فقد أصبح الضغط اليهودى الصهيونى عليها مباشراً.

من ناحية أخرى اعتمد جوهر المخطط الدعائى على نقاط حساسة فى المجتمع الأمريكى مثل:

١- إظهار كل ما هو عربى بمظهر مُتناقض مع الحياة والفكر الأمريكى؛ مما يُثير كراهية فئات هذا المجتمع لكل ما يمثله العرب.

٢- مخاطبة أفراد الطائفة البروتستانتية بما يوحى إليهم بأن وجود اليهود فى فلسطين يساهم فى تحقيق نبوآت التوراة التى جاءت فى العهد القديم.

٣-إظهار اليهود أمام زنوج أمريكا بأنهم مُضطهدون ويُعانون من التمييز العنصرى الذى يعانى منه الزنوج ولذا لا بد من اتحادهم (الطرفين) خلف قضية واحدة.

٤- يُثيرون فى الأقلية الكاثوليكية ضرورة تعاون الأقليات وتضامنها فى داخل المجتمع الأمريكى من أجل الحصول على مستوى أفضل من المعيشة.

٥- ومع أهل الشمال المعروفين بالنزعة التمردية والديمقراطية، يوحى المخطط بأن دولة إسرائيل هى قلعة الحرية والديمقراطية فى الشرق الأوسط، وأن نظامها مستمد من النظام الأمريكى وتعدد فئات مجتمعها تماثل تعدد فئات المجتمع الأمريكى.

ومع هذه الفئات كلها تنشر الصهيونية أن العرب معادون لليهودية كدين ويمارسون التمييز العنصرى بين يهود الشرق الأوسط خارج إسرائيل، وأن إسرائيل امتداد أوروبى فى منطقة مُتخلفة حضاريّا واقتصاديّا وأنها تحاول رفع مستوى شعوب المنطقة كما كانت الدول الأوربية تفعل فى القرون السابقة. كما تعزف على أوتار الإحساس بالذنب تارة وعلى أوتار الزهو بالشخصية الأمريكية تارة أخرى.

والوعاء الذى انصهرت فيه وسائل هذا المخطط هو وسائل الإعلام الأمريكية، وقد ساعد على ذلك تغلغل المنظمات الصهيونية فى كل زاوية من زوايا العمل الإعلامى الأمريكى. وقد انتهى الحال بشركات الإعلام إلى أنها على استعداد للقيام بحملات دعائية لكل من يَقدر على الدفع، وهذا أمر متوفر للمنظمات الصهيونية التى تستعين بالإمكانات المادية المتاحة ليهود أمريكا من جهة وامتلاكها للعديد من وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة من جهة أخرى، وفى كلتا الحالتين الاستفادة من جهل الكثير من الأمريكيين بحقائق القضية العربية. . يضاف إلى ذلك أن القاعدة الأساسية التى تتبعها الصهيونية بصفة خاصة هى أن تُردد باستمرار أنه لايوجد تعارض فى المصالح الوطنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وأن ما هو فى صالح إسرائيل يُعتبر مباشرة فى صالح أمريكا.

ومن هنا يمكن أن نفهم:

١- لماذا هلل المجتمع الأمريكى للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية عندما كسبت معركة يونية ٦٧؟.

٢- لماذا لا تتعاطف الجماهير الأمريكية مع قضية عودة اللاجئين إلى أرض فلسطين المحتلة وتُمانع انسحاب إسرائيل من الأرض التى احتلتها بعد يونية ٦٧.

٣- لماذا يتعصب هذا المجتمع لدعوى أن إقامة إسرائيل فى هذه الرقعة وبين هذه الشعوب المتخلفة اقتصاديّا ـ من وجهة النظر الأمريكية / الإسرائيلية ـ هو فى مصلحة تقدم وازدهار هذه الشعوب.

٤- لماذا يصدق الأمريكيون أن الشعوب العربية وحوش ضارية ترفض ـ لأنها متخلفة ـ أن تضع يدها فى يد التقدم، التى تقدمها إسرائيل بل وتريد أن تُلقى بالمجتمع الإسرائيلى المتقدم بكل ما يمثله من امتداد للمجتمع الأمريكى إلى البحر.

ومن الطبيعى أن أحدًا من يهود الولايات المتحدة الأمريكية الموالين للصهيونية لا يُعارض أو يهاجم النشاط الصهيونى، والأمر بالنسبة لغير اليهود معروف، فإن من يجرؤ منهم على ذلك يواجهه بتهمة اللاسامية، وقد عبر البروفيسور ويلارد أوكستوبى أحد أساتذة جامعة بيل الأمريكية عن ذلك فى مقالة له نشرت فى مجلة بريسبيتيرن لايف الصادرة يوم ٣٠/ ٦/ ٦٧ بقوله: «لأن الذين يُعارضون أعمال إسرائيل يترددون فى الجهر بآرائهم خشية أن توجه إليهم تهمة العداء للسامية، وأن الناقد المسيحى للصهيونية مشلول مثل وسائل الإعلام للسبب ذاته. وهو لا يستطيع التنديد بالغزو الإسرائيلى المسلح؛ لأن عليه أن يسير بحذر فى ميدان عمله الدينى، ونتيجة لذلك فإن حرية الكلام مكبوتة فى الولايات المتحدة حول الصهيونية أكثر منها حول أى موضوع آخر.

ورغم هذه الصورة القاتمة إلا أن هناك فئة من يهود الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحمس للصهيونية ليس فقط لأنها حققت مكاسب ممتازة فى المجتمع الأمريكى لم تصل إليها أو تحلم بها من قبل، ولكن لأنها تعرف أن الصهيونية لا تستطيع أن تُقدم لها فى المستقبل القريب ما يمكن أن يعوضهم عن هذه المكاسب، وأغلبهم لايأخذ بوجهة نظر الصهيونية القائلة بأن اليهودية دين وقومية. ولقد تأكدت هذه الفئة بعد خلق إسرائيل أنها لا يمكن أن تستوعب كل يهود العالم كما تدعى، ومن هنا باتت تُعارض المنظمة الصهيونية العالمية والمنظمات الصهيونية الأمريكية وحكومة إسرائيل أيضًا فى أمور معينة وتوافقها فى أمور أخرى.

ومن أبرز المنظمات اليهودية الحالية المعارضة للصهيونية فى الولايات المتحدة المجلس الأمريكى لليهود، وعلى الرغم من قلة اليهود الأمريكيين المنضمين إلى هذه

المنظمة إلا أنها نشطة جدّا ولها علاقاتها الداخلية والخارجية القوية. وتؤمن هذه المنظمة بأن اليهودية دين له مكانة عالمية وليس قومية، وهى تسعى إلى تزايد اندماج اليهود الأمريكيين فى الحياة الأمريكية بطرق تتلاءم مع المعتقدات اليهودية وليس بمفهوم الصهيونية. ومن هنا فهى ترى أن اليهودى الأمريكى لا يستطيع أن يكون أمريكيّا مخلصًا وصهيونيّا فى الوقت نفسه، وعلى هذا الأساس ترفض المنظمة الادعاء الصهيونى القائل إن اليهود شعب واحد مهما تعددت الأماكن التى يقيم عليها والأنظمة التى يتبعها.

ولا ينبغى أن نرى فى هذا المجلس صورة براقة معارضة للصهيونية العالمية وإسرائيل فإن له مواقف تختلف جذريّا مع وجهات النظر العربية، فهو رغم معارضته للصهيونية يرى أن وجود إسرائيل لم يَعد أمرًا يقبل الشك من الناحية القانونية أو السياسية. . وهو يدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل لحل القضية الفلسطينية وهو يؤيد إسرائيل طالما كان هذا التأييد لا يتعارض مع ولائه للولايات المتحدة.

ورغم ذلك يهمنا أن نقول إن هذا المجلس لم يتأثر بالدعاية الصهيونية التى شملت الولايات المتحدة بعد عدوان يونية ٦٧، وطالب يهود أمريكا بأن يضعوا مصلحة الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى كما طالب حكومة البيت الأبيض بالحياد إزاء النزاع فى الشرق الأوسط، وعارض مؤخرا ضم إسرائيل للقدس القديمة على أساس أن «ادعاءات إسرائيل الإقليمية فى القدس لا تؤيدها الديانة اليهودية».

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، التى بدأت تُقلق بال حكام إسرائيل وقادة المنظمة الصهيونية العالمية، أن قوة مقاومة يهود أمريكا لتيار الاندماج فى المجتمع الأمريكى بدأت تَضعف مع مرور الوقت، وقد أصبحت الأجيال اليهودية الأمريكية الأحدث أكثر ميلاً للتفاعل مع الجو الثقافى والاجتماعى المحيط بها والحقوق المتساوية والرفاهية الاقتصادية التى تتمتع بها. وهذه المشكلة فى رأى جولدمان مُشكلة أكبر من اللاسامية والعوز الاقتصادى؛ لأنه كلما زاد الإنتاج والاندماج بين يهود الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الأمريكى قلت مخاوفهم وخف شُعورهم بالعزلة والاضطهاد، وهذا ما تُحاول حكومة إسرائيل والمنظمات الصهيونية فى أمريكا أن تمنعه وتعود به إلى أيامه الأولى متصورة أنها يمكن أن تقف فى وجه تطور المجتمع.

مجلة الجماهير القاهرية – ٢١/ ٥/ ١٩٧٠م

(كان يُصدرها الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة)

واشنطن ـ تل أبيب . .
تطبيق اتفاقية المنطقة الحرة

تستعد الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» لبدء آخر مراحل المباحثات الخاصة بتوقيع اتفاقية «منطقة التجارة الحرة» بين الطرفين، تلك الاتفاقية التى تُعد أكبر اتفاقية خاصة لحرية التجارة يتم التوصل إليها فى تاريخ الولايات المتحدة، خاصة أنها تفتح إمكانات كبيرة للغاية أمام المنتجات الإسرائيلية للدخول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوربية المشتركة . .

وبعد الانتهاء من مناقشة هذا الاتفاق سوف يكون جاهزًا للتطبيق خلال شهور، وهذا يعنى أن «إسرائيل» سوف تكون أول دولة فى العالم لديها مزايا جُمركية مجانية لمنتجاتها الصناعية سواء للسوق الأوربية أو للولايات المتحدة الأمريكية. وخلال الأعوام القليلة القادمة سوف يُزيل هذا الاتفاق جميع العقبات التجارية بين الدولتين بما فى ذلك التعريفة الجمركية وحصص التصدير . .

والجدير بالذكر أن المفاوضات السرية الخاصة بهذه الاتفاقية قد بدأت عام ١٩٨٢م بتبادل أوراق العمل بين الحكومتين ثم بدأت المحادثات الفنية فى شهر أغسطس عام ١٩٨٣م. وعند هذه البداية صرح جدعون بات وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلى بأن سرية المفاوضات كانت بناء على طلب الحكومة الأمريكية ولذا لم يُكشف النقاب عنها إلا فى شهر نوفمبر عام ١٩٨٣م خلال الزيارة التى قام بها إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إلى واشنطن.

والمعروف أن جلسات المفاوضات قد زادت فى بداية عام ١٩٨٤م ويَرجع تأخر الوصول إلى نهاية لها إلى وجود خلافات حول مطالب الحكومة الأمريكية من إسرائيل

والخاص بتحديد الخطوات اللازمة لإلغاء «إسرائيل» للتعريفة الجمركية والدعم الذى تمنحه لصادراتها.

ومن أهم بنود الاتفاقية أنها سوف تعفى «إسرائيل» من دفع قيمة التعريفة الجمركية على منتجاتها التى لا يشملها النظام العمومى للأفضلية بالإضافة إلى ضمان معاملة أفضل لـ ٢٥٠٠ سلعة المدرجة على قائمة النظام العمومى.

وفى الوقت الحالى يتمتع حوالى ٩٠ ٪ من صادرات «إسرائيل» إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركى سواء كان ذلك تحت بند «الدولة الأحق بالرعاية» فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية أو بموجب «النظام العمومى للأفضلية». إلا أن المنتجات الإسرائيلية تعانى من كلا النظامين، فنظام الدولة الأحق بالرعاية يُعد نظامًا نسبيًا من حيث ترتيب الدولة الأحق بالرعاية كل فترة زمنية، كما أن بنود النظام العمومى للأفضلية تُعد فخًا فى بعض الأحيان لإهدار فوائد الإعفاء الجمركى فى بعض الحالات. يضاف إلى ذلك أن النظام العمومى للأفضلية لا تدخل تحته بعض المنتجات الزراعية وخيوط الغزل والأنسجة وكذلك المنتجات المعدنية الأساسية والأجهزة الإلكترونية. ومن هنا فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة سوف تؤدى إلى التخلص من القيود الباقية والتقليل من القيود التى يتضمنها النظام العمومى للأفضلية حيث يُعتبر ذلك أمرًا ذا أهمية حيوية لإسرائيل نظرًا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ثانى أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد السوق الأوربية المشتركة.

وتُقدر صادرات «إسرائيل» إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى ٢٠٪ من قيمة صادرات إسرائيل إلى دول العالم، ويخص دول السوق الأوروبية ٣٧٪ من هذه الصادرات مقابل ٣٣٪ من حجم صادرات «إسرائيل» إلى أمريكا من حيث الحجم والقيمة خلال السنوات الماضية نظرًا للقوة التى يتمتع بها الدولار الأمريكى فى سوق المال والتجارة الإسرائيلية مقارنة بما عليه العملات الأوروبية من ضعف، وقد زادت هذه القيمة ١٠٪ خلال عام ١٩٨٤م عما كانت عليه عام ١٩٨٣م.

وطبقًا للاتفاق المبرم بين «إسرائيل» ودول السوق الأوربية تتمتع «إسرائيل» بالإعفاء من سداد التعريفة الجمركية على صادراتها إلى السوق والتى تم التوصل إليها عام ١٩٧٥م، وفى المقابل لا يتعين على «إسرائيل» أن تمنح تسهيلات لصادرات دول السوق

إليها وذلك حتى عام ١٩٨٩م حيث إن تلك الصادرات تحصل فقط على ٥٠٪ تخفيضًا فى قيمة التعريفة.

وحيث إن اتفاق «إسرائيل» مع دول السوق الأوربية يسمح فقط بحرية حركة للمنتجات الصناعية الإسرائيلية فإنه من المتوقع أن تتضمن المعاهدة الأمريكية ـ الإسرائيلية حرية حركة للبضائع والخدمات والمنتجات الزراعية. وهذا لا يعنى أن المنتجات الصناعية الإسرائيلية هى فقط القادرة على غزو الأسواق ولكن أيضًا الخدمات مثل شركات التأمين ووكالات السفر.

والصادرات الأمريكية إلى «إسرائيل» يُسدد عنها فى المتوسط ٥ر١٠٪ رسومًا جمركية على حوالى ٤٠٪ إلى ٤٥٪ من مجموعها. وهذه التعريفة الجمركية سوف تُلغى على مراحل ثلاث.. فور توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ، وفى عام ١٩٨٩م عندما تُلغى التعريفة الجمركية بين «إسرائيل» ودول السوق الأوربية، وفى عام ١٩٩٥م بالنسبة لمجموعة البضائع التى يُمكن أن يتعرض منتجوها الإسرائيليون إلى الخسارة فيها. ويُعارض منح «إسرائيل» هذه الامتيازات فى التعريفة الجمركية بعض النقابات الزراعية الأمريكية وبعض مزارعى الطماطم والبرتقال والزهور والثوم والبصل، خشية أن تؤدى مثل هذه الاتفاقية إلى توقيع اتفاقات مشابهة مع دول أخرى.

وتعترض الحكومة الأمريكية من جانبها على إعانات الحكومة الإسرائيلية التى تقدمها للمصدرين الإسرائيليين وهى تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪، وخلاصًا من هذا الاعتراض ستقوم «إسرائيل» بإلغاء الإعانات الحكومية على الصادرات الصناعية.. وفى المقابل تظهر أمريكا استعدادًا للتخفيف من حمايتها التى توفرها لصناعات النسيج والزراعة الأمريكية.

ويُرحب معظم المصدرين الإسرائيليين بهذا الاتفاق؛ لأنه سيُمكنهم من توسيع نطاق مبيعاتهم إلى واحد من أكبر الأسواق الرئيسية فى العالم، أما منتجو السوق المحلى فى «إسرائيل» فإنهم يخشون من احتمال إغراق السوق الإسرائيلية بالبضائع الأمريكية. ويرى المسئولون فى حكومة تل أبيب أن الاتفاق يَحمل فى طياته قوة دافعة تجبرها ـ أى حكومة تل أبيب ـ على تحقيق مستويات عالية فى الإنتاج كما ستعطيها خبرة هائلة فى الإنتاج للسوق العالمى.

إلا أن ما يحاول هؤلاء المسئولون والمصدرون عدم الإشارة إليه هو أن «إسرائيل» إذا استطاعت الحصول على ٢٪ فقط كعائد من جراء النزول إلى السوق الأمريكية فإن ذلك بُلغة الأرقام يعنى زيادة الصادرات السنوية الإسرائيلية إلى أمريكا من ٥ بلايين دولار إلى ٦ بلايين خلال السنوات القليلة القادمة، وهذا معناه ببساطة شديدة حل مشكلة العجز التجارى الذى تُعانى منه الميزانية الإسرائيلية بالإضافة إلى تغطية العجز فى ميزان مدفوعاتها. . وما زلنا ندعى أن حكومة البيت الأبيض تستطيع أن تضغط على الحكومة الإسرائيلية. . أليس ذلك من المضحكات المبكيات!!

مجلة الدستور الأسبوعية ـ ١٨ / ٤/ ١٩٨٥م

(كانت تصدر من لندن)

obeikandl.com

أمريكا تخزن السلاح الذى تضرب به إسرائيل الشعب العربى!!

قد لا تعلم الغالبية العظمى من أبناء الشارع العربى بأمريكا، الاتفاقية الأمنية الموقعة منذ فترة بين أمريكا وإسرائيل. . والتى بمقتضاها تقوم الأولى بتخزين أسلحة ومعدات عسكرية فى مخازن تابعة لها فوق أرض الثانية «لاستخدامها من قِبل القوات الأمريكية لفض أى شكل من أشكال الأزمات الطارئة التى قد تظهر بوادرها فوق سطح منطقة الشرق الأوسط». . وربما لم ينتبه البعض إلى ما تناقلته وكالات الأنباء العالمية فى شهر إبريل الماضى من أن وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق موردخاى عندما كان فى زيارة اسمية إلى واشنطن قام بتوقيع بروتوكول مع نظيره الأمريكى ويليام كوهين يعطى للإدارة الأمريكية حق زيادة مخزونها من السلاح والمعدات العسكرية، الذى تحتفظ به فى إسرائيل بموجب تلك الاتفاقية.

ولكن هذه الغالبية ستصدم عندما تعلم أن الطرفين الأمريكى والإسرائيلى سيقومان بتعديل هذه الاتفاقية قبل نهاية شهر يولية، لكى تنص على ما يلى:

١- يتم تخزين الأسلحة والمعدات الأمريكية فى مخازن تابعة للقوات المسلحة الإسرائيلية فقط.

٢- تعتبر هذه الأسلحة والمعدات زيادة إضافية للدعم العسكرى الذى تقدمه الإدارة الأمريكية لإسرائيل.

الجدير بالاهتمام أن وزير الدفاع الأمريكى تعهد لإسحاق موردخاى فى إبريل الماضى بأن يحصل على موافقة الكونجرس الأمريكى بأن يكون من حق القوات

الإسرائيلية استخدام جزء من هذه الأسلحة والمعدات فى حالة الضرورة، على أن تتقدم رئاسة أركان هذه القوات بطلب بذلك قبل أيام من احتياجها الفعلى إليها . .

وسوف يعمد الطرفان بموجب اتفاق نهاية شهر يولية إلى تلافى هذه النقطة بأن يقررا حق القوات المسلحة الإسرائيلية فى «استخدام ما تشاء من العتاد الحربى الأمريكى المُحتفظ به فى مخازن الجيش الإسرائيلى خلال ٧٢ ساعة»!

نتساءل . . هل كانت الإدارة الأمريكية فى حاجة إلى تخزين أسلحة قد تحتاج إليها قواتها المرابطة فى المنطقة أو الوافدة إليها فى عمليات فض اشتباك أو رد اعتداء مما يقع تحت بند العمليات التى تُهدد أمن وسلامة التواجد الأمريكى فى المنطقة . . فوق أرض إسرائيل، وهى التى ترابط قواتها بكامل معداتها إلى القرب من بعض النقاط الساخنة فى المنطقة، ولا يفصلها عن أبعد هذه النقاط سوى عدة ساعات تكفى للتهديد بالضرب، ومن ثم القيام به إذا لم ترتدع الأطراف المتناحرة للأمر الصادر من قيادة السلام التابعة للبيت الأبيض!

الأمر يبدو أنه أعمق من ذلك بكثير، فقد جرى توقيع اتفاق التخزين داخل مخازن تابعة للقوات الأمريكية مُقامة فوق أرض إسرائيل أو مستأجرة من قواتها المسلحة فى فترة تولى حزب العمل رئاسة الحكومة الإسرائيلية، الذى يوصف توجهه بأنه كان مهادنًا للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة وبأنه كان يَتبع سياسة التصالح مع دول الجوار العربية، أما توقيع بروتوكول إبريل الماضى وما سيترتب عليه من تعديلات قبل نهاية الشهر الحالى فيجرى وفق رؤية حكومة إسرائيلية ليكودية ليست مُهادنة للشعب الفلسطينى ولا مُتصالحة مع الشعوب العربية قاطبة .

ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تكن راضية عن سياسة المُهادنة العمالية الإسرائيلية للشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة، ولم تكن موافقة على سياسة التصالح مع دول الجوار العربية؛ لأنها لم تُفكر فى منح القوات الإسرائيلية حق استخدام مخزون السلاح الأمريكى فوق أراضيها مهما كانت المبررات أو الظروف، وعندما فاز تحالف الليكود بالانتخابات الإسرائيلية التى جرت فى مايو ١٩٩٦م بدأت مظاهر التقارب بين الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية فيما يتعلق بقضية السلام فى الشرق الأوسط بشكل

عام من ناحية، وفيما يخص اتفاقياتها مع السلطة الفلسطينية بشكل خاص من ناحية ثانية، وانتهى التقارب بين الجانبين كما نراه فى الوقت الراهن إلى:

أولاً: التغاضى عن الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة والقدس وغزة، سواء جاءت هذه الممارسات فى شكل اعتداء على جموع الشعب أو قطاع منه أو جاءت اغتصابًا بالقوة لأرضه أو طردًا تعسفيّا لأبنائه.

ثانيًا: اللامبالاة التامة من جانب الإدارة الأمريكية تجاه غالبية دول العالم لها خاصة الحلفاء فى الشرق الأوسط وأوروبا بالتحرك الإيجابى لإيجاد حل مناسب لمساعى السلام التى وصلت إلى طريق مسدود على كافة المسارات العربية / الإسرائيلية.

ثالثًا: وضع القيود والعقبات أمام دول الاتحاد الأوروبى حتى لا يكون لها دور فعال فى مجال تقريب وجهات النظر بين الطرفين العربى والإسرائيلى سواء على المستوى السورى أو اللبنانى أو الفلسطينى للخروج من المأزق التفاوضى الذى تجد نفسها واقعة فيه.

رابعًا: إفشال الأمم المتحدة فى أن يكون للقرارات الصادرة عن مجلس أمنها أو جمعيتها العامة أى تأثير إيجابى تجاه السياسات الإسرائيلية، سواء عن طريق استخدام سلاح الڤيتو أو تعديل الصياغات بحيث تصدر فى نهاية الأمر خالية تمامًا من المضمون الذى تحدد لها فى بداية الأمر.

ولكى تكون إسرائيل قادرة على فرض إرادتها على الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة وتنفيذ مُخططات تحويل تجمعات أفراده المحاصرة فى كل اتجاه بالمستوطنات الإسرائيلية إلى كانتونات معزولة، وفرت لها الإدارة الأمريكية السلاح والعتاد الحربى الأحدث فنيّا والأرقى تكنولوچيّا لتحقيق هذا الغرض، ليس خصمًا من حجم المساعدات العسكرية المقررة سنويّا لإسرائيل، ولكن زيادة عليها تحت بنود مكافحة الإرهاب، التى تعهدت بها الإدارة الأمريكية بعد مؤتمر شرم الشيخ، الذى عقد منذ أكثر من عام ونصف العام، واستحواذًا على نوعية من السلاح والعتاد الحربى أكثر تطورًا، مدفعية ثقيلة من عيار ١٥٥ ملم ومنصات إطلاق صواريخ متعددة الفوهات وصواريخ جو - جو وصواريخ مضادة للصواريخ وقنابل موجهة بأشعة الليزر،

وضعت إسرائيل عينها على المخزون الأمريكى فوق أراضيها، فلم يكن مبدأ تخزينها وقَصر استخدامها وقت الحاجة على القوات الأمريكية ليرضى رئيس الوزراء الإسرائيلى أو يتفق مع منهجيته فى إدارة الحكم.

أليس سكوت الإدارة الأمريكية عن «المشروع الإسرائيلى الجديد الذى بدأ الكنيست الإسرائيلى مناقشته يوم ٢٣ يولية وينص على عدم الموافقة على إجراء أى تنازلات إقليمية فى هضبة الجولان السورية المحتلة ما لم يوافق عليها على الأقل ٨٠ نائبًا من نواب الشعب الإسرائيلى، هو مباركة منها لهذا التوجه الذى يتنافى مع الاتفاقات الدولية والأعراف التى تنادى بها الشرعية الدولية وتطالب بضرورة احترامها!

هل تحتاج شعوبنا العربية إلى وقت ما لكى تقتنع بأن التنسيق الأمريكى ـ الإسرائيلى أصبح يهدد مستقبل أجيالها المقبلة؟ إذن ما عليها إلا أن تنتظر أن تضربها إسرائيل بالأسلحة الأمريكية المخزنة فوق أراضيها والتى سيُسمح لها بأن تستخدمها وقتما تشاء ضد من تشاء بالكيفية التى يراها رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو أنها مناسبة وأكثر عطفًا.

جريدة القدس اليومية – ٢٩/ ٧/ ١٩٩٧م

إسقاط القرارات الدولية..
هدية البيت الأبيض للفلسطينيين

تشير كافة الدلائل إلى أن الإدارة الأمريكية تُمهد الطريق الأنسب لمصالحها وإستراتيچيتها فى الشرق الأوسط للفترة القادمة بإقرار ركائز جولة المفاوضات النهائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، التى يأتى على رأسها إسقاط مرجعية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ٤٧ . ففى حين ظن بعض المراقبين أن ما أعلنه كل من نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى المهزوم ووزير خارجيته أرييل شارون فى منتصف إبريل الماضى من رفض تام لهذا القرار هو من قبيل الدعاية الانتخابية، قامت الإدارة الأمريكية على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية بالتأكيد مشددًا مرتين على نفيها القاطع لمرجعية هذا القرار. المرة الأولى. . كانت يوم ٢٢ مايو الماضى على لسان آل جور نائب الرئيس الأمريكى عندما ألقى كلمة فى حفل العشاء، الذى أقامته اللجنة الأمريكية لشئون إسرائيل العامة (إيباك) موضحًا بلا مواربة أن «نتائج عملية السلام فى الشرق الأوسط سوف تتحدد عن طريق المفاوضات فقط وأن المرجعية الوحيدة لها هى ما نصت عليه وثائق مدريد واتفاقات أوسلو وهى قرارا مجلس الأمن رقما ٢٤٢ و٣٣٨».

المرة الثانية. . كانت يوم ٨ شهر يونية عندما نفى مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى فى خطابه أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكى بشكل قاطع إمكانية اعتراف بلاده بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ٤٧ ضمن مرجعيات التسوية النهائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وكرر بإصرار شديد أن الأساس الوحيد لهذه الجولة من المفاوضات هو

قرارا مجلس الأمن الشهيرين رقما ٢٤٢ و٣٣٨ كما تم تحديدهما والموافقة عليهما فى مدريد واتفاقات أوسلو .

القرار رقم ١٨١ الذى صدر فى ٢٩ نوفمبر عام ٤٧ نص على تقسيم أرض فلسطين التاريخية إلى دولة يهودية وأخرى عربية وعلى اعتبار مدينة القدس بشطريها منطقة دولية ، وبناء عليه تم إعلان دولة إسرائيل واعترف العالم بها اعتماداً على شرعيته وعلى وسائل الترغيب والترهيب التى مارستها آنذاك الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس هارى ترومان . وهذا يعنى بلا مواربة أن محاولات التنصل من هذا القرار وإسقاط شرعيته وحجب مرجعيته إسرائيليّا وأمريكيّا تَحمل ضمنا مُبررات إلغاء السند القانونى الذى قامت عليه دولة إسرائيل منذ أكثر من خمسين عامًا ، إلا إذا قبلت جميع الأطراف المهتمة بإقرار السلام فى الشرق الأوسط تنفيذ الجزء الخاص بإعلان دولة فلسطين العربية التى كان يجب أن تُقام فى الأول من أكتوبر عام ٤٧ . وإذا كانت الإدارة الإسرائيلية الحالية وكذلك التى ستتولى المسئولية بعد أيام يُغضبها أن يفقد هذا القرار مرجعيته الشرعية وتسقط عنه حُجيته القانونية ؛ لأن دولة إسرائيل فور قيامها :

١ - لم تكتف بنسبة ٥٧٪ التى نص عليها القرار بل توسعت خلال حرب عام ٤٨ إلى ما يوازى ٧٣٪ من أراضى فلسطين العربية .

٢ - ثم تجاوزتها فى مارس عام ٤٩ باحتلال منطقة أم الرشراش المصرية .

٣ - ثم تمددت إلى المناطق الشمالية الشرقية من قطاع غزة وريف الضفة الغربية عام ٥٦ .

٤ - ثم استولت على كامل التراب الفلسطينى عام ٦٧ .

فلماذا تتبنى الإدارة الأمريكية هذا الموقف الذى يُوفر للعالم أجمع اتهامها بالعمل على هدم أهم أركان مفاوضات المرحلة الانتقالية وفق أجندة اتفاقات أوسلو؟ هل لأن قمة برلين الأوروبية التى عقدت فى النصف الثانى من شهر إبريل ١٩٩٩م أشارت إلى تمسك الاتحاد الأوروبى بما تضمنه هذا القرار خاصة فيما يتعلق بوضع مدينة القدس؟ هل هناك تَخوف أمريكى صريح من إمكانية أن تتوحد الأنظمة العربية منادية بضرورة الالتزام بما جاء فى هذا القرار خاصة ما يتعلق بالدولة الفلسطينية ومدينة القدس؟ هل

يُعتبر هذا التشدد مقدمة لإلغاء مؤتمر اتفاقية چنيف الرابع المقرر عقده فى منتصف الشهر القادم لبحث انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية؟ القرار رقم ١٨١ واضح وصريح وإن كانت الدول العربية قد رفضت القبول به حين صدوره فليس معنى ذلك أن يسقط حق الشعب الفلسطينى بالذات فى الاستفادة بما جاء فيه اليوم؛ لأن ميثاق الأمم المتحدة لايتضمن نصّا صريحًا بإسقاط القرارات التى تُصدرها الجمعية العامة أو مجلس الأمن بالتقادم أو لأن من صدرت لصالحهم رفضوا القبول بها فى حينه. يُضاف إلى ذلك كما أشرنا أن وقف تطبيقه على الجانب الإسرائيلى فقط يُعد انتهاكًا للشرعية الدولية من ناحية وإلغاء لمسوغ قيام دولة إسرائيل نفسها من ناحية أخرى خاصة وأنها الدولة الوحيدة على مستوى العالم التى اكتسبت وجودها المشكوك فى قانونيته وفق ما جاء فى هذا القرار. مُجمل الأحداث التى شهدتها المنطقة أيام فترة تولى نتنياهو المسئولية وما نتج عنها من تعطيل لمسيرة السلام على كافة المستويات وما يُتوقع أن تكون عليه طبيعة العلاقات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فى ظل تولى باراك المسئولية، يدفع الإدارة الأمريكية إلى ممارسة الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لكى تسقط من حساباتها ورقة القرار ١٨١ وتعتمد مَرجعيات أخرى ترضى عنها واشنطن خاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين ومُستقبل مدينة القدس؛ لأن هاتين النقطتين تُشكلان سلسلة من العقبات الهائلة التى تتوقع جميع الأطراف أن تؤدى إلى تعطيل مسيرة السلام بالشكل الذى يتعارض مع مصلحة وإستراتيچية إسرائيل فى المنطقة.

وإن كان حق العودة للاجئين أمرًا فلسطينيّا وعربيّا لا يمكن التنازل عنه فإن احتفاظ القدس بعروبتها أمر لا يمكن التفريط فيه عربيّا وإسلاميّا، وإن كان نتنياهو لم يتقدم بمسار السلام خطوة واحدة إلى الأمام منذ تولى المسئولية فى منتصف عام ٩٦؛ لأنه لم يفهم طبيعة المرحلة إقليميّا وعالميّا فلن تكون الإدارة الأمريكية ولا باراك عندما يتولى المسئولية بعد أيام قادرين على ذلك إذا تمسكا بمبدأ تحقيق مصالح الطرف الإسرائيلى على حساب مصالح الطرف الفلسطينى ـ العربى. إذا كانت الإدارة الأمريكية تظن أن محو مرجعية القرار رقم ١٨١ سيُمهد الطريق نحو مفاوضات سهلة فى المرحلة النهائية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فهى واهمة؛ لأن الفكر التفاوضى الذى تتبناه القوى الإسرائيلية عمالية كانت أو ليكودية يقوم على عناصر التلفيق والكذب والادعاء والمناورة. وهى إذا كانت قد عطلت مسيرة السلام فى ظل اشتراطات جلية ومحسومة

فما بالنا لو ترك لها الأمر بلا مرجعية فى قوة القرار رقم ١٨١ لسنة ٤٧! من المؤكد أن التقدم فى مسار تفاوضات المرحلة النهائية سيكون صعبًا للغاية من جانب الإدارة الإسرائيلية التى ترفض منذ البداية حق اللاجئين فى العودة إلى أراضيهم ضمن المساحات التى كانت مُخصصة أصلاً للدولة الفلسطينية فى حدود ٥٣٪ من التراب الفلسطينى ثم ضمن ما استولت عليه بقوة الخديعة والسلاح بعد ذلك، كما سيكون أكثر صعوبة فيما يتعلق بمدينة القدس، التى يقف وراء عُروبتها العالمان العربى والإسلامى وقطاع لا بأس به من العالم المسيحى. إلا أن ذلك لا يعطى للإدارة الأمريكية أى حق فى اتخاذ هذا الموقف غير المبرر سواء كان السبب فى ذلك منع الاتحاد الأوروبى أن يكون له موقف واضح وصريح تجاه هذه القضايا المحورية أو منع الدول العربية أن تكون لها الكلمة الفاصلة حيالها أو منع العالم من أن يُدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان العربى فى الأراضى الفلسطينية التى لا تزال تحتلها.

الفرصة مناسبة للدول العربية لكى تتبنى موقفًا موحدًا تجاه التخطيط الأمريكى لفرض إرادة واشنطن على الجانب الفلسطينى؛ لأنها إن نجحت سيكون ذلك مقدمة لفرض إرادتها على أطراف عربية أخرى عندما يحين وقت تنشيط مساراتها التفاوضية مع إسرائيل، ولا بد أيضًا من التمسك الحازم بدور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والمنظمات الإقليمية الأخرى فى هذا الأمر؛ لأن أسلوب التلاعب بقرارات الشرعية الدولية إن نجح سيفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بقرارات أخرى وفق أمزجة الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية.

جريدة الزمان اليومية ـ ١٨/٦/١٩٩٩م

كلينتون يبتعد عن أحلامه فى الشرق الأوسط . .

لم يبق أمام الرئيس الأمريكى سوى ١٤ شهراً ويترك البيت الأبيض إلى زاوية من زوايا التاريخ لا يعلم أحد حتى الآن عنوانها الرئيسى، ولكنها قطعًا لن تكون تلك التى عمل طوال فترة رئاسته الثانية بوجه خاص على احتلالها من خلال سعيه الدؤوب لوضع نهاية للصراع الدائر فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل. فهو قد أعد كل شىء من وجهة نظر المصلحة الأمريكية ورتب كل شىء من منظور الأمن الإسرائيلى البحت ولكنه فى لهاثه من أجل الوصول بالمشكلة إلى نهايتها الطبيعية قبل أن تنتهى فترة حكمه الثانية فى فبراير عام ٢٠٠١م لم يتمكن من الإمساك بالخيط الحقيقى الذى كان يمكن أن يحقق له هذا الحلم ونعنى به عدم تهميش أو إهمال الحق العربى والسلم العربى والأمن العربى؛ لأن معادلة الصراع العربى ـ الإسرائيلى بعد هذه العقود لا تحل ثم تنتهى بضمان سلم وأمن أحد الطرفين على حساب الآخر.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تدرك هذه الحقيقة حتى اليوم؛ لأن كلينتون عندما توجه فى بداية شهر نوفمبر إلى أوسلو والتقى فى قمة ثلاثية مع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك فى مناسبة ذكرى مرور أربع سنوات على اغتيال إسحاق رابين على يد متطرف إسرائيلى، أعرب فى كل لمحة وكلمة عن شوقه الشديد لكى يضع توقيعه الكريم على «إعلان عربى ـ إسرائيلى يطوى إلى الأبد صفحات الصراع الذى استمر بينهما سنوات طويلة». بل وصل به الأمر إلى تقمص شخصية رابين والتحدث باسمه حين قال «لو أن رابين معنا اليوم لقال لم يعد أمامنا بعد الآن وقت لكى نضيعه ولطالبنا بأن نحول الكلمات الطيبة التى نتبادلها إلى أفعال تؤدى إلى تحقيق السلام الحقيقى الذى لو ضاعت فرصته التى تلوح أمامنا الآن لفشل كل شىء ولتحملنا جميعًا المسئولية أمام التاريخ».

المشكل الذى يُدركه كلينتون وأركان إدارته أن الفترة الباقية على تركه البيت الأبيض تُمثل قمة السباق بين المترشحين لانتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث تتجه الأنظار والأفكار كلها إلى مشاكل المجتمع الأمريكى الداخلية بالدرجة الأولى مما يتطلب القيام بإجراء الحسابات الحزبية بشكل لا يدعو إلى إغفال أى عامل مهما صغر شأنه. وليس من المستغرب أن تجمد الإدارة الأمريكية العديد من ملفاتها الخارجية وما يحيط بها من مشاكل وما يكتنفها من عقبات إلى أن ينتهى موسم الانتخابات وفترة التسليم والتسلم التى تمتد من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٠م إلى شهر فبراير عام ٢٠٠١م، يضاف إلى ذلك أن باراك منذ انتخابه فى مايو ١٩٩٩م يسير على درب سلفه نتنياهو فيما يتعلق بالحد من التدخل الأمريكى فى أى من المسارات التى يضمها الصراع العربى ـ الإسرائيلى حتى ولو أدى إلى غضب أو زعل من جانب واشنطن تجاه إسرائيل فهذا أمر لم يعد مؤثرًا كما لم يعد يؤخذ فى الحسبان.

لا يضير أمريكا أن ينجح الرئيس الفرنسى چاك شيراك فى التعرف على أبعاد مواقف الأطراف المهتمة والضالعة فى شأن الصراع العربى ـ الإسرائيلى بما فيها الطرف الإيرانى؛ لأن پاريس إن لم تكن قد نسقت مع واشنطن قبل وقوع هذه اللقاءات فقد أحاطتها علمًا بنتائجها، وهو أمر قد تستفيد منه الإدارة الأمريكية لاحقًا. وقد تستفيد إسرائيل من القناة الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالمسار السورى ـ اللبنانى؛ لأنها اكتشفت مؤخرًا أن «حرارة توصيل الرسائل» عن طريق الجهد الأردنى وإن كان لا يشوبها شائبة إلا أنها لا تكفى بمفردها لتحقيق الهدف نظرًا لغياب التأثير المصرى المباشر الذى لا يمكن إنكار فعاليته حتى فى ظل الشائعات التى تروج لخلاف بين القاهرة ودمشق.

يرى بعض المحللين أن تجميد التعامل مع ملفات السياسة الخارجية الأمريكية لعدة أشهر أثناء فترة الاستعداد للانتخابات الرئاسية يعفى الرئيس الجديد من تبنى وجهات نظر جاهزة وينقذ فى الوقت نفسه بعض جوانب السياسة المتردية فى هاوية الانحياز إلى جانب واحد من جوانب المشكلة، ولكنهم يدركون أن تعليق كلينتون لمدخله إلى زاوية تاريخية عبر بوابة إنهاء الصراع العربى ـ الإسرائيلى أمر لا يجب الاقتراب منه فمهما كانت الأسباب والمبررات لا بد من إيجاد مخرج أمام هذا الصراع لكى يحقق الرئيس حلم حياته. وليس أمام الإدارة الأمريكية فى هذا الشأن إلا سبيل واحد هو الضغط

والمزيد من الضغط على الأطراف العربية وبالذات الطرف الفلسطينى؛ لأن بقية الأطراف لم تدخل بعد دائرة الضغط المادى أو المعنوى المباشر ولم تفلح معها تجارب الضغط سابقة التجهيز، وتُعد قمة أوسلو واحدة من هذه الأساليب التى كانت أمريكا وإسرائيل ترغب فى أن تشارك فيها أطراف مصرية ومغربية وأردنية وخليجية.

منذ عام على وجه التحديد انتكصت السياسة الأمريكية على يد نتنياهو عندما أفشل كافة الجهود التى بُذلت فى واى ريفر للتوصل إلى اتفاق ينقذ عملية السلام التى أوصلها إلى حافة الهاوية والتى يتعامل معها باراك وفق سياسة «الضرب فى الميت حرام» بالرغم من الحماسة التى أبداها كلينتون للتعاون معه فور إعلان فوزه برئاسة الحكومة الإسرائيلية فى مايو ١٩٩٩م. السلام الشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بسلام شامل وعادل مع جميع جيران إسرائيل، التى جربت إقامة علاقات شبه كاملة مع مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن، وتعانى الآن مما تصفه أجهزتها الرسمية بالسلام البارد والعلاقات غير المتوازنة وعدم الرغبة فى الاندماج والتواصل وتحقيق المستقبل المنشود!.

السلام الشامل هو الذى يجمع حلقات السلام الإسرائيلى مع مصر والسلطة الوطنية والأردن فى نسق واحد مع حلقات السلام مع سوريا ولبنان وفق اعتبارات الحق العربى والمنطق العربى؛ لأن إسرائيل لن تستفيد أى شىء إذا توصلت إلى سلام بارد مع كل من دمشق وبيروت.

الأشهر الباقية لكلينتون فى البيت الأبيض لن تكون كافية حتى إذا افترضنا أن هناك استعداداً من جانب إدارته للإبقاء على ملف الصراع العربى ـ الإسرائيلى مفتوحًا؛ لأن الطرف الإسرائيلى على استعداد تام لكى يبطل مفعول أى خطة جادة فى هذا الاتجاه؛ لأنه يفضل التعامل معها وفق نظرية تحديد الدور الأمريكى مع رئاسة جديدة تنتظر دورها فى الجلوس على مقعد الرئيس الأمريكى. المعضلة إذن أكبر مما يملك الرئيس كلينتون من إمكانات فى هذا الوقت بالذات وحتى لوأتيحت الفرصة أمامه لكى يجمع الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك حول مائدة المفاوضات فى كامب ديفيد كما يشاع بعد احتفالات الألفية الجديدة، فليس هناك ما يدل على استعداد إسرائيلى للتنازل عن عنصريتها وغطرستها؛ لأن جولاتها التى قامت بها مع الجانب

الفلسطينى حتى الآن حول التمهيد لمفاوضات المرحلة النهائية تصب فى خانة التعنت والرفض على طول الخط لكافة المطالب الشرعية لأبناء المجتمع الفلسطينى. أما إذا تصورنا أنه سيكون فى مقدور الإدارة الأمريكية أن تفتح قناة متسارعة على خط التفاوض الإسرائيلى مع سوريا ولبنان فلن تكفى الأربعة عشر شهراً لتحقيق أمل كلينتون فى الخروج بنتيجة حاسمة فى هذا الخصوص؛ لأن المطالب الإسرائيلية على هذه الجبهة تماثل تماماً إصرارها على الاحتفاظ بالمستعمرات السكانية فى الضفة وغزة وعلى الإبقاء على القدس موحدة وعاصمة أبدية لها وعلى رفض عودة اللاجئين إلى ديارهم وأرضهم. وحتى إذا أعلنت إسرائيل فى يوليو المقبل (كما يردد باراك بمناسبة وبلا مناسبة) انسحابها من الجنوب اللبنانى بلا مقابل إلا حفظ ماء الوجه، فلن تسمح بأن ينسب كلينتون ذلك إلى جهوده وجهود إدارته ولا نظن أن يسارع هو إلى تبنى هذه الخطوة؛ لأنها لن تُحقق نهاية معترفًا بها للصراع فى الشرق الأوسط كما يحلم هو.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٩/ ١١/ ١٩٩٩م

obeikandl.com

قمة واشنطن . .
بين حقوق الفلسطينيين واستحقاقات الانتخابات الأمريكية

بدأت فى واشنطن أمس القمة الثلاثية التى دعا إليها الرئيس الأمريكى من أجل التوصل إلى اتفاق نهائى بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى حول القضايا العالقة التى أدت إلى انسداد طريق التفاوض فيما بينهما لفترة طويلة، من دون توافر ضمانات أكيدة لنجاحها (القمة) على حد قوله وقول وزيرة خارجيته وكبار المسئولين فى البيت الأبيض. وقبل أن يتوجه إلى العاصمة الأمريكية أعلن إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى تحفظاته الخمس على ما سوف يتم التوصل إليه، ضاربًا عرض الحائط بالمواقف الفلسطينية والإقليمية والعالمية التى تضع ثقلها المادى والمعنوى لإنجاح هذه الخطوة فى محاولة جديدة منها لتفعيل مسار التفاوض الفلسطينى ـ الإسرائيلى، الذى أصابه الجمود.

بسبب تعنت إسرائيل وعنصريتها التى تجعلها تضع أمنها واستقرار شعبها فوق أمن واستقرار دول وشعوب المنطقة ظنّا منها أن فى ذلك كل الضمانات المبتغاة!!.

لماذا دعا الرئيس الأمريكى إلى عقد هذه القمة فى هذا الوقت بالذات؟ يقال إن رئيس الوزراء الإسرائيلى ضغط على الإدارة الأمريكية لأجل تحقيق هذا الهدف إنقاذًا له من تفاقم التدهور السياسى الذى تعانى منه حكومته فى ظل تهديدات الأحزاب الدينية المتألفة معه بالانسحاب إن هو أقدم على تقديم تنازلات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية تضر بالأمن القومى لإسرائيل!!. . وهذا يعنى أن باراك أصبح أسيرًا للتطرف اليمينى الإسرائيلى سواء كان دينيّا أو استيطانيّا ويريد أن يحمى مستقبله

السياسى بمجموعة من المواقف المتشددة التى تضمن له الاستمرار فى المسئولية رغم سلبيات حكومته على كافة المسارات التفاوضية.

وطبقًا للمصادر الأمريكية فإن مجموعة التقارير التى قُدمت مؤخرًا للرئيس الأمريكى حول الشرق الأوسط حذرت بشكل مباشر من احتمالات وقوع مصادمات دامية بين فلسطينيين وإسرائيليين نتيجة الانسداد الحادث فى شريان التفاوض فيما بين الجانبين، مما سيترك بصماته على الاهتمامات الأمريكية فى المنطقة. وليس من مصلحة إدارة الرئيس كلينتون فى هذا التوقيت بالذات الذى يبتعد أسابيع معدودة فقط عن تاريخ الانتخابات الرئاسية والتشريعية أن تبدو أمام الناخب الأمريكى غير قادرة على اتخاذ موقف حاسم فيما يتعلق بقضية الصراع فى الشرق الأوسط، سواء نظرنا إليها من زاوية تأثيرات هذا التقاعس، السلبية على معدلات فوز آل جور بمنصب الرئيس الأمريكى أو توازنات فوز حرم الرئيس بمقعد مجلس الشيوخ المتألق.

ويقال إن الرئيس عرفات عندما تعهد لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فى آخر زيارة لها إلى أراضى السلطة الوطنية بالمشاركة فى «أى قمة يدعو إليها الرئيس كلينتون» كان يُخطط لإحراج باراك على اعتبار أن استقراء الوضع الداخلى فى إسرائيل يشير إلى عدم استعداد رئيس الوزراء الإسرائيلى لقبول أى ضغوط أمريكية فى ضوء تصاعد المد الدينى الإسرائيلى المتحالف مع اللوبى الاستيطانى.. لذلك كان (عرفات) يستعد لتفعيل أوراقه التفاوضية مع إسرائيل بالحصول على مزيد من التعاطف الأمريكى الذى زادت وتيرته فى الآونة الأخيرة بسبب التعارض الواضح المعالم الذى وقع منذ بداية عام ٢٠٠٠م بين كل من واشنطن وتل أبيب مرة بسبب إنكار باراك لحق الإدارة الأمريكية فى أن يكون لها دور إيجابى نشط على المسارين الفلسطينى والسورى ومرة أخرى بسبب إنكاره لحقها فى الاعتراض على قيام حكومته ببيع أسلحة إستراتيچية للصين ومرة ثالثة بسبب نشاطات اللوبى اليهودى داخل الولايات المتحدة فى مُناصرة أحد مرشحى الرئاسة الديمقراطى أو الجمهورى على الآخر انطلاقًا من أهداف السياسة الإسرائيلية الآنية!!

مؤشرات عدم نجاح هذه القمة تتضمنها أسباب الدعوة إلى انعقادها.. وليس بجديد إصرار حكومات إسرائيل المتعاقبة على التسويف والعمل على إضاعة الوقت

فيما لا طائل من ورائه إلا تسميم أجواء الثقة على محدوديتها وهدم الحد الأدنى من مسارات التفاهم وزرع الألغام لوقف تطوير خطوات التفاوض التى تم التوصل إليها بالرغم من هامشيتها.

منذ بدأت مفاوضات مدريد قبل أكثر من عشر سنوات ومخطط إسرائيل التفاوضى يقوم على هذه المحاور التى تُشكل إطار الخط الإستراتيچى الذى يجعلها تقف متصلبة بشكل عنصرى يرفضه المجتمع الدولى تجاه حق الشعب الفلسطينى فى استكمال مقومات حياته المشروعة.. ويُخطئ من يظن أن خطوط إسرائيل الحمراء على أيام نتنياهو هى نفسها خطوطها الحمراء على أيام باراك.. فإذا اعتبرنا أن «لاءات»:

ـ رفض التفاوض حول القدس باعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل..

ـ رفض التفاوض حول حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم..

ـ رفض قيام دولة فلسطينية لها كافة مقومات الدول الأخرى المستقلة.. كانت تمثل أقصى درجات التشدد الإسرائيلى على أيام نتنياهو.. فعلينا أن ننظر إلى الأمر مضافًا إليه «لاءات» أخرى جديدة أفرزتها حكومة باراك..

ـ رفض تكوين وقيام جيش فلسطينى قادر على حماية أمن الشعب الفلسطينى وحدود دولته المستقلة..

ـ رفض مبدأ التفاوض حول تفكيك المستوطنات المقامة فوق الأراضى الفلسطينية التى حددها قرار التقسيم.

ماذا ينتظر العالم من قمة كامب ديڤيد الثانية؟

لا يتوقع معظم المحللين السياسيين أن تقدم هذه القمة حلا للمعضلات التى تتمسك بها إسرائيل إمعانًا منها فى الإصرار على إضعاف الجانب الفلسطينى ظنّا منها أنها تمسك بمقومات حياته وتستطيع أن تمنع عنه حتى الهواء الذى يستنشقه أبناؤه.. ففى رأيهم أنه ليس فى مقدور الرئيس الأمريكى أن يضغط على باراك فى أى من النقاط التى تمثل خطوط إسرائيل الحمراء إلا فيما يتعلق بنقل وتفكيك عدد من المستوطنات الإسرائيلية المقامة فى الضفة الغربية وغزة يُعد على أصابع اليد الواحدة على أمل زيادة مساحة

الأراضى المحتلة إسرائيليّا، التى ستعود السيادة فيها إلى السلطة وفق ترتيبات محددة مقابل تنازل السلطة الوطنية عن باقى النقاط التى تطالب بها خاصة قضيتى القدس وعودة اللاجئين. أما على الجانب الفلسطينى فيتوقع المراقبون أن يتعهد الرئيس الأمريكى بتقديم المزيد من العون المادى الأمريكى للسلطة الوطنية لدعم خطط التنمية التى سبق أن قدمتها إلى الجهات الحكومية والدولية المانحة وأن يعد بتأييد موقفها عمليّا على المستوى الدولى للحصول على حجم أكبر من المعونات. . فى مقابل: التنازل عن التمسك بالمطالبة بشرق القدس كاملا والاكتفاء بقرية أبو ديس وعدد من الشوارع داخل القدس القديمة، والتنازل عن المطالبة بحق اللاجئين فى العودة وفق القرارات التى أصدرتها الشرعية الدولية مقابل القبول بمنح تعويضات لهم أو لمن بقى منهم على قيد الحياة، والسماح بتأجير أراضى الغور الفلسطينى للحكومة الإسرائيلية لعدد من السنين، وأخيرًا التغاضى عن إقامة وتكوين جيش فلسطينى قوى فى مقابل تعهد أمريكى بعدم قيام إسرائيل بأى تحرشات عسكرية تقوض من أركان الدولة الفلسطينية المُزمع إعلانها بعد عدة أشهر. فهل سيقبل الجانب الفلسطينى هذه السيناريوهات؟ الأيام المقبلة ستكشف ذلك.

جريدة الزمان اليومية ـ ١١/ ٧/ ٢٠٠٠م

بئس رجل السلام الذى تعمل معه يا سيادة الرئيس!!

يوم الأربعاء ١٠ إبريل وبعد إنهاء اجتماع مدريد وقف وزير خارجية أمريكا بين عدد من وزراء الخارجية الأوروبيين مطالبًا شارون بالانسحاب الآنى من الأراضى الفلسطينية التى احتلتها قواته . . ويوم الجمعة وقف الرجل نفسه على المنصة الإسرائيلية إلى جانب أرييل شارون مطالبًا إياه بالانسحاب فى أسرع وقت ممكن .

بين اليومين وبين الموقفين أعلن المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض يوم الخميس التالى ليوم الأربعاء ١٠ والسابق على يوم الجمعة ١٢ أن شارون رجل سلام وأن عرفات ما زال رجل عُنف وإرهاب ، وزاد الرئيس چورچ بوش الابن على هذا التصريح قائلاً إنه يعمل بشكل مباشر مع شارون لتحقيق السلام فى المنطقة . .

وصف شارون بأنه رجل سلام لا تعليق لنا عليه ؛ لأن الغالبية العظمى من شعوب وحكومات فى الشرق والغرب تعلم مدى ضلالية هذا الوصف وعدم انطباقه على أرييل شارون على وجه التحديد ، فلا يمكن أبدًا لهذا الرجل إلا أن يكون عدوانيّا كما وصفته تقارير الأمم المتحدة عام ١٩٥٣م عندما قاد فرقة إسرائيلية من جنود الصاعقة وهاجم قرية قبية الأردنية وقتل من فلاحيها ٥٣ بريئًا بعد أن نسف بيوتها ومدرستها . . وإلا أن يكون دمويّا كما تصفه صحف إسرائيل وإلا أن يكون عنصريّا كما يرى العالم نتائج أعماله الوحشية على شاشات التليفزيون على مدار الساعة . . لكن أن يكون رجل سلام فهذه هى النكتة الفاقعة التى لم يضحك لها أحد .

وهذه ليست المصيبة ؛ لأن هذا التصريح تحيط به بيئة خاصة بالإدارة الأمريكية تحددها طبيعة المستشارين العاملين إلى جوار الرئيس فى المرحلة الحالية وأولويات السياسة الأمريكية أيضًا فى المرحلة الحالية التى بدأت مع النتائج التى نجمت عن أحداث

١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١م وأخيرًا عوامل الاستعدادات لتجديد نصف مقاعد مجلس النواب الأمريكى التى تتطلب من الحزب الأمريكى الحاكم أن يحرص على أن تصب نتائجها فى صالح أغلبية أعضائه.

لكن المصيبة أن يُخطرنا الرئيس الأمريكى رسميًا أنه يعمل مع رئيس وزراء إسرائيل لإقرار السلام فى المنطقة.. هنا تكمن الكارثة فإذا كان الشريك الإسرائيلى بهذه المواصفات التى أصبح العالم يعرفها عن شارون فلا بد أن يكون الشريك الأمريكى متفهمًا لهذه الصفات الدموية العدوانية التى لا علاقة لها بالسلام لا من قريب ولا من بعيد.. ولا بد للشريك الأمريكى أن يكون مؤيدًا لخطوات شريكه الإسرائيلى التدميرية الاقتلاعية.. ولا بد للشريك الأمريكى أن يُساهم فى إسكات الآخرين عندما يعترضون على خطوات شريكه بأن يزدريهم ويحتقرهم ويُسفه من اعتراضاتهم ويسخر من تهديداتهم.. ولا بد أن يرى فى التنسيق بينهما لإقرار السلام فى المنطقة قمة العمل الذى يعود بالخير والمنفعة على الجميع.. وليس مهمًا تعريف «الجميع وتحديدهم مكانيًا..» كما أنه ليس مهمًا بالمرة تحديد نوعية المنفعة، فالمسألة قياسية؛ فما يراه البعض أسود قد يراه البعض الآخر أبيض.

إذن هناك تطابق بين وزارة أرييل شارون وإدارة چورچ بوش الابن.. شارون يريد إعادة توزيع أراضى الضفة الغربية مرة أخرى بين إسرائيل والجانب الفلسطينى تحت شعار محاربة الإرهاب والإدارة الأمريكية تؤيده.. شارون يريد تقويض كافة مقومات السلطة الوطنية الفلسطينية تحت شعار محاربة الإرهاب والإدارة الأمريكية تؤيده.. شارون يريد القضاء على الكوادر الفلسطينية والنشطاء الفلسطينيين بحجة محاربة الإرهاب والإدارة الأمريكية تؤيده.. شارون يريد أن يذل الشعب الفلسطينى؛ لأنه يُطالب بحريته ويناضل من أجل دولته ويظن أنه قادر على إسكات صوته والإدارة الأمريكية تؤيده.. شارون يريد أن يفرض سلامًا إسرائيليًا واستقرارًا صهيونيًا على المنطقة والإدارة الأمريكية تؤيده..

لا يوجد فى آخر طبعات قاموس التطابق بين إسرائيل وأمريكا سوى هذه الكلمات التى تفوه بها المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض وزايد عليه الرئيس چورچ بوش الابن.. لا يقف وراء هذه المهزلة لوبى إسرائيلى ولكنها تنبع من عدم اكتراث

بالشعوب العربية؛ لأنه ـ كما قلنا سابقًا ـ لم تشعر أمريكا بعد بما يهدد مصالحها . . إنها ـ وحتى هذه اللحظة ـ تتفهم دوافع الإجراءات الإسرائيلية نحو القتل والترويع والاجتثاث والتسفير والاعتقال، ولكنها لم تدرك الأسباب التى تقف وراء المقاومة الفلسطينية الباسلة طوال السبعة عشر شهرًا الماضية . . أمريكا تعطى الفرصة تلو الفرصة لشارون لأن يكمل أبعاد مجازره ضد الشعب الفلسطينى وأن يلاحق المطلوبين وآخرهم مروان البرغوثى ويعتقلهم ويتحفظ عليهم ولكنها لا تتفهم معنى هدم البيوت على ساكنيها ومعنى الحصار داخل الحجرات تحت وابل الرصاص المنهمر والحرمان من المأكل والدواء . . أمريكا لا تستمع إلى القادة العرب أو الأوروبيين أو الزعماء الدينيين ولكنها تسمع فقط لشارون الذى يتبنى مُخططاته كبار مُوظفى إدارة رئيسها الذى يخطط منذ الآن للبقاء فى البيت الأبيض مدة أربع سنوات أخرى . .

لن تنفصم عُرى مخطط السلام الشارونى البوشوى إلا إذا استيقظنا شعوبًا وحكومات وتمكنا من أن نربط بين إستراتيچية السلام بمفهومه العربى وبين المصالح الأمريكية . . السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن يكونا وفق ما تفرضه الشرعية الدولية والسوابق التى ارتضتها شعوب العالم التى حلت بها كوارث نتيجة الحروب الإقليمية أو العالمية . . فليست إسرائيل هى المُقنن الوحيد بتأييد أمريكا لمستقبل شعوبنا وليست إسرائيل هى كل شىء فى الشرق الأوسط . .

جريدة الزمان اليومية ـ ٤/ ٤/ ٢٠٠٢م

تدشين الدعم الأمريكى
لموقف إسرائيل المتسلط تجاه السلام
وتجاه فرض شروطها على المنطقة بأسرها!!

بماذا عاد كولين باول مؤخراً من رحلة التخطيط والتنسيق لتنفيذ خريطة الطريق بعد زيارته لإسرائيل وما بقى من أراضى السلطة الفلسطينية؟ عاد باستعداد فلسطينى واضح للتعاون على مستوى العلاقات التى تجمعه بأمريكا وإسرائيل، وبنية المواجهة على مستوى العلاقات التى تجمع السلطة بالفصائل الفلسطينية الأخرى النشطة فى ساحة النضال التحريرية. . وعاد بتصميم إسرائيلى مُتزايد على إملاء الشروط على المنطقة بأسرها بعد الانتصار الأمريكى فى معركة إزاحة حكم صدام حسين واحتلال العراق.

فى الوقت الذى تتمنى فيه غالبية العواصم العربية أن تتمكن الإدارة الأمريكية من مُمارسة ضغط ما على شارون لكى يتقدم ببعض التنازلات «التى لا تضر بأمن وسلامة شعبه» حتى تسير مباحثات تنفيذ خريطة الطريق، التى صاغت بنودها بعض مراكز البحوث الأمريكية الإسرائيلية المشتركة فى طريقها المُتخيل والذى ينتهى بإعلان دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥م، تتنبأ بعض الكتابات العربية أن تتحقق تلك الأمانى وفق رؤية لا نعرف لها مصدراً أو مرتكزات. فى الأفق هنا فى أوروبا وهناك فى أمريكا لا يوجد ما يوحى بمبررات هذا التنبؤ ولا بموجبات هذه الأمانى!! لأن إسرائيل استقوت بما شهدته المنطقة العربية من أحداث فى الفترة الأخيرة كان آخرها وقوع العراق أرضًا وشعبًا فى قبضة الهيمنة الأمريكية!!.

استقوت إسرائيل بالحالة العربية التى تزداد سوءاً على كافة المستويات والتى يزداد فيها مؤشر التباعد العربى / العربى على مدار الساعة. . فليس هناك توافق فى أدنى

حدوده حيال ما يجرى عربيّا لا على مستوى العلاقات البينية الحالية أو المستقبلية ولا على مستوى قضية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى أو الإسرائيلى العربى ولا على مستوى مُستقبل الشعب العراقى المُحتل.

استقوت إسرائيل بانغلاق الأنظمة العربية على نفسها بحثًا عن أساليب حمائية لذاتها بعد أن فشلت فى أن يكون لها موقف جماعى تجاه ما تتعرض له من ضغوط واستفزازات بعد النتائج التى ترتبت أمريكيّا وإسرائيليّا فى أعقاب الحادث الإرهابى الذى تعرضت له بعض المدن الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فهى مشتتة من ناحية بين تُهمة تَبنى أبنائها لأفكار إرهابية وبين تهمة إيواء منظمات إرهابية أو دعمها وبين تقاعسها عن مد يد العون للتحالف العالمى الذى يحارب الإرهاب على مستوى العالم، وممزقة داخليّا من ناحية أخرى فى انتظار إدراج اسمها على قوائم التفتيش الأمريكية مثل قوائم حقوق الإنسان وقوائم الحرية الدينية وقوائم محور الشر وقوائم النظم الدكتاتورية الرافضة للفكر الديمقراطى والسوق الحرة والانفتاح المعلوماتى.. إلخ.

استقوت إسرائيل باستعداد بعض النظم العربية للتحالف معها سرّا درءًا لشرها واستجابة لطلب واشنطن.. وبإقدام بعضها الآخر على عقد صفقات استثمارية معها عبر الأبواب الخلفية.. وبغض بعضها الآخر طرفه عما يجرى فى ساحته الداخلية من تأسيس لعقود تجارية ومالية تصب فى خانة المصالح الأمريكية الإسرائيلية.

استقوت إسرائيل عندما أصبح الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج مقننًا وفق معاهدات ثنائية طويلة الأمد كما أصبح مباحًا فى العراق لسنوات لا يعلم مداها إلا الله وفق متطلبات الاحتلال الذى اعترفت به واشنطن عندما تقدمت بمسودة مشروع قرار لإنهاء فرض العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقى.

استقوت إسرائيل باستعداد الإدارة الأمريكية للقيام بتغييرات جوهرية فى المنطقة خلال العشر سنوات القادمة باستخدام أسلوب الترغيب الذى يُكشر عن أنيابه أو أسلوب الترهيب الذى أصبحت له قوات جاهزة للتحرك السريع من الخليج والعراق صوب أى عاصمة عربية خلال أقل من أسبوعين!!.

زيارة شارون لواشنطن لن يتحقق من ورائها ضغط أمريكى على إسرائيل لكى تتجاوب معها ومع الأطراف العربية والأوروبية ذات الاهتمام المشترك بقضية الصراع

العربى الإسرائيلى لكى تبدأ خطوات إقرار السلام فى المنطقة؛ لأن الإطار الذى طرحه الرئيس چورچ دبليو بوش الابن عندما كان يتحدث فى حفل العشاء السنوى لمعهد أمريكان إنتربرايز بواشنطن مساء يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٢م يشير إلى أمور أخرى لا يُتوقع من ورائها ضغوط وإنما تدل على توافق وتنسيق إستراتيچى واستعداد لجنى ثمار مصالح مشتركة اكتمل نضجها بعد رعاية وعناية وتعهد قل أن تحظى به منطقة أخرى من مناطق العالم الساخنة!!.

قال الرئيس الأمريكى بشكل قاطع «سيؤسس النجاح الذى حققته قواتنا فى العراق بداية مرحلة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط وسيُحرك الخطى نحو دولة فلسطينية تتمتع بالديمقراطية الحقيقية؛ لأن زوال نظام صدام حسين سيحرم شبكات الإرهاب من راع ثرى كان يدفع الأموال لتدريب الإرهابيين ويُقدم المكافآت السخية لعائلات حاملى القنابل الانتحاريين».

المرحلة الجديدة التى ترسم أبعادها الإدارة الأمريكية تخص كل دول الشرق الأوسط ما عدا إسرائيل.. فكل الدول العربية فى حاجة إلى الأخذ بالنهج الديمقراطى وفق المعطيات الغربية وإلى تبنى آليات السوق المفتوحة والاندراج داخل قوائم الدول الراضية بأساليب العولمة، ما عدا إسرائيل التى تتعامل وفق هذه النظم منذ نشأتها قبل خمسة وخمسين عامًا بالتمام والكمال..

المرحلة الجديدة التى ترسم أبعادها الإدارة الأمريكية تُركز على مُحاصرة شبكات الإرهاب والدول التى توفر لها الحماية والرعاية.. ومن المعروف أن واشنطن تعتبر كل دول الشرق الأوسط إما حاضنة لمنظمات إرهابية أو قابلة لتبنى أفكار إرهابية، ما عدا إسرائيل التى تشارك فى التحالف الذى يحارب الإرهاب فى كل مكان بالعالم بقيادة أمريكا عن طريق تقديم الخبرات وتبادل المعلومات الأمنية والمساهمة فى التخطيط على مستوى المشاركة فى اجتماعات أجهزة المخابرات الدورية.

المرحلة الجديدة التى ترسم أبعادها الإدارة الأمريكية تهتم برؤية واشنطن للسلام فى المنطقة وفق المعايير الإسرائيلية (الهيمنة العسكرية / التفوق العلمى / الحدود الآمنة / السماوات المفتوحة / المياه المتوافرة / العلاقات المستقرة / الأنظمة المنزوعة السلاح) من منطلق زاويتين.. أولهما المصالح الأمريكية التى تتمثل اليوم فى إدارة شئون الطاقة

النابعة من منطقة الخليج عربيّا وإيرانيّا وتلك النابعة من منطقة بحر قزوين وفى إعادة تشكيل الأنظمة العربية وفق إرادتها . . وثانيهما المصالح الإسرائيلية التى تسعى إلى التربع على عرش القوة الإقليمية الوحيدة فى المنطقة الممتدة من حدود أفغانستان إلى المغرب ومن شمال تركيا إلى منطقة القرن الإفريقى .

هذه المؤشرات وغيرها تدل بما لا يدع مجالاً للشك فى أن زيارة شارون الحالية للبيت الأبيض ستزيد من حجم التنسيق القائم بين الدولتين فيما يتعلق بمستقبل المنطقة :

أولاً : لتطهيرها من البؤر الإرهابية التى تزخر بها وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية المناضلة ضد الاحتلال الإسرائيلى لأراضى الضفة وغزة ، وليس هناك ما يمنع أن يمتد التعاون الناجم عن هذا التنسيق إلى ما يشتبه فى أنه بؤر إرهابية نائمة / كامنة أو ذات علاقة بتنظيم القاعدة أو الجهاد الإسلامى أو حماس أو حزب الله . . إلخ .

ثانيًا : لتبادل الضغط ، كل وفق وسيلته الفعالة على الأنظمة العربية لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية ، فأمريكا لديها القروض والهبات والمعونات وتملك القدرة على استغلال شعارات الحريات الدينية وحرية التعبير وحقوق الإنسان لتحقيق ما يُوصى به مستشاروها أو تفرضه تعليماتها ، وإسرائيل تملك براعة تدبير المؤامرات وتصعيد الخلافات وإشعال حرائق الأقليات ونعرة الإثنيات واللعب على حبال التنافس اللاهث على كسب رضاها .

ثالثًا : لوضع فكرة تحالف الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى يُعطى السيادة علميّا وإنتاجيّا لإسرائيل ويحشر دول المنطقة كلها بلا استثناء فى خانة المستهلك الخانع والتى مر على طرحها عدة سنوات ، موضع التنفيذ على مراحل متقاربة باستغلال الاهتزازات التى تتعرض لها المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية خاصة إذا كانت بعض الدول قد أبدت استعدادًا للانسلاخ عن الجسمين العربى والإسلامى .

وهناك من يتوقع أن تتضمن زيارة شارون لواشنطن إلى جانب اقتسام الأرباح إزاحة العقبات من أمام الدعم المالى الفورى الذى أقره مبدئيّا مجلس الشيوخ الأمريكى لسد العجز الخطير الذى تُعانى منه الخزانة الإسرائيلية منذ الشهر الرابع لانتفاضة الأقصى التحريرية والذى تجمع كافة التحليلات على أنه ناجم بشكل مباشر عن :

ـ تكاليف حملة القمع العسكرية الاحتلالية التى تقودها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى منذ حوالى اثنين وثلاثين شهراً دون توقف.

ـ توقف غالبية مراكز الإنتاج عن العمل سواء بسبب عدم توافر العدد الكافى من العمال الفلسطينيين المحاصرين فى مقارهم التى تغلقها عليهم قوات الاحتلال، أو بسبب الغياب المتواصل للمنخرطين فى خدمة الاحتياط بقوات الجيش وأفرع أسلحته المختلفة المكلفين بوأد انتفاضة الشعب الفلسطينى.

ـ تزايد نفقات الأمن الداخلى الذى تحتاج إليه حراسة المنشآت العامة وتأمين حياة سكان المستعمرات والأحياء السكنية التى سُلبت داخل القدس المحتلة والمدن الإسرائيلية الأخرى ودوريات الطرق الالتفافية التى تخترق قلب الضفة.

ـ نفقات استقدام وإعاشة المرتزقة اليهود من مُجندى الجيش الأمريكى والجيوش الأوروبية خاصة الشرقية منها وأسرهم وما يحتاجونه من إسكان ورعاية اجتماعية وطبية وعلاجية وتعليمية، للقتال فى صفوف القوات المسلحة الإسرائيلية.

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٢م

هل تحارب أمريكا من أجل إسرائيل؟

يتوجس بعض الخبراء حيال إمكانية انعقاد المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية، المُقرر عقده فى الفترة من ٣١ أغسطس ٢٠٠٢م والسابع من الشهر القادم فى ديربان بجنوب إفريقيا بدون مشاركة من أمريكا وإسرائيل، والسبب يرجع فى المقام الأول إلى موقف كل منهما المعارض بشدة وبغلظة لكل محاولة تسعى جاهدة لإدراج أى بند على جدول الأعمال أو توصى بأن يتضمن البيان الختامى أى إشارة إلى أن الصهيونية تُعد وفق آراء غالبية المحللين والكتاب والمفكرين والفلاسفة نوعًا من أنواع العنصرية.

للخروج من هذا المأزق الذى تعانى منه لجان الإعداد لعقد المؤتمر منذ التئامها فى جنيف قبل عدة أسابيع تُطالب مارى روبنسون المفوضة العامة للاجئين ورئيسة المؤتمر بألا يؤدى النظر إلى الماضى إلى الانشغال كُلية عن المشاكل المستقبلية الملحة خاصة إذا كان هذا الموقف سيؤدى ـ على حد قولها ـ إلى مُقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية وهى أكبر دول العالم لفعليات المؤتمر مما سيؤدى إلى محدودية تأثير قراراته.

تتمسك إسرائيل بمساندة قوية من إدارة الرئيس بوش الابن بأنه ليس من حق الدول المشاركة فى المؤتمر العالمى المناهض للعنصريةإعادة طرح الثقة فى القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٧٥م بمساواة الصهيونية بالعنصرية ووافقت على شطبه فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٩١م كشرط أمريكى ـ إسرائيلى لبدء فعليات مؤتمر مدريد للسلام. وهذا التمسك فى حد ذاته يحمل فى طياته إدانة لإسرائيل تُساوى تمامًا مُطالبتها بعدم إدراج هذا البند فى جدول أعمال المؤتمر أو الإشارة إليه فى البيان الختامى؛ لأنه يؤكد توافر الشبهة أو تطابق بعض المواصفات التى تحملها مفاهيم كل من الصهيونية والعنصرية.

هذا إلى جانب أن كل (المبررات) التى تمسحت بها أمريكا وإسرائيل وبعض الدول الأذناب قبل نهاية عام ٩١ لدفع الجمعية العامة للأمم المتحدة كآلية دولية لها مشروعيتها للقيام بشطبه لم تُثبت صحة تبنى الفكر الإستراتيچى الإسرائيلى لها كما لم تتحقق نبوءة انتفاء صفة اللجوء إليها بديلا عن التفاوض والوفاء بالتعهدات. فما زالت إسرائيل دولة دينية منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد، ترفض الاعتراف بأن للآخر (غير اليهودى) على أرضها الحقوق نفسها، التى تمنحها لليهودى المقيم والوافد على أى مستوى من مستويات تعامل الدولة مع رعاياها خاصة فيما يتعلق بالخدمات التى يتمتع بها العرب المقيمون فوق أراضيها والمسئولة هى عنهم صحيّا وتعليميّا واجتماعيّا وثقافيّا وخدميّا.. إلخ.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تقدم للأمم المتحدة خرائط رسمية بحدودها كدولة وكيان يجب عليه أن يتعامل فى إطاره الجغرافى على قدم المساواة مع الآخرين من دون أن يتميز عنهم أو يتميزوا عليه فى ضوء وضوح تام لإطار سيادته على حدود مُحددة المعالم أمام الكافة.

وما زالت إسرائيل دولة الوافدين اليهود منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد، وليست دولة كل من له حق فى العودة إلى أرضه التى كان يعيش فوقها قبل تحول العصابات اليهودية الغاصبة إلى دولة محتلة خاصة وأن قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن قاطعة ومحددة وواضحة.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد دولة الرفض لكل ما يُعطى حقوقًا ويرتب مصالح مشروعة للآخرين سواء كان ذلك وفق قرارات دولية أو اتفاقات تشهد عليها دول أغلبها مُتحالف معها ومؤيد لها ومساند لكل ما يصدر عنها من سياسات عدائية للآخرين.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد تُعلن على رءوس الأشهاد استعدادها التام لإفناء (كل العرب) من فوق أراضيهم التى اغتصبتها منهم وسمتها باسمها وأيضًا من فوق أرضهم التى يعضون عليها بالنواجذ مع الإصرار المُسبق على أن تقوم قواتها المسلحة باستخدام كل الأدوات حتى تلك المحرم استخدامها

دوليّا، ناهيك عن مواجهتها للحجر فى أيدى المناضلين الفلسطينيين من أجل الحرية بكل أنواع الأسلحة التى فى ترسانتها العسكرية.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد تعمل جاهدة لفرض أمنها واستقرارها ليس فقط على عرب الداخل وبقية الأراضى الفلسطينية المحتلة وإنما أيضًا على الدول المحيطة بها بعيدًا عن صيغ الأمن الجماعى لكل الشعوب التى أصبحت منذ عدة عقود هى الصيغة التى يتحرك فى إطارها المتوافقون والمتخاصمون من دول العالم بتزكية خاصة من الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وما زالت إسرائيل ـ منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد ـ تُشيع التوتر وتفرض أجواء الحرب على جيرانها بتمسكها باحتلال هضبة الجولان السورية وبالاحتفاظ بمزارع شبعا اللبنانية بعد الانسحاب من الجنوب اللبنانى وبرفضها استكمال خطوات الانسحاب من الأراضى الفلسطينية التى اتفق عليها فى مؤتمر مدريد وما تلاه من مؤتمرات بعضها إقليمى ومعظمها دولى.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد، الأكثر استيلاء على مياه الغير، سوريا ولبنان وأراضى الضفة وغزة والأردن لصالح مجتمعها وأبناء المستعمرات التى تقيمها فى الأراضى الفلسطينية وفى هضبة الجولان ووادى الأردن، على حساب ملاك منابع هذه المياه العربية الأصليين.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد الدولة ذات الصوت الهادر الذى يُهدد ويلجأ فى كل الأحيان إلى استخدام قوة السلاح لحل أى مشكلة تصطنع وقوعها بينها وبين جيرانها فى محاولة مستميتة منها لفرض منطقها المعوج على الجغرافيا والتاريخ اللذين يُشكلان معًا الأسس الموضوعية الأقوى لتجاور الشعوب فى أى منطقة من العالم بعيدًا عن أسلوب القوة العسكرية الذى يحاول جاهداً أن يلغى المنطق والحق والعدل والقانون.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد، الدولة الوحيدة التى تطالب الآخرين بالاعتذار إليها عما وقع لليهود فى أى مكان من العالم فيما عرف بالهولوكوست أو المحرقة خاصة على أيام حكم أدولف هتلر لألمانيا وما تبعه من احتلال جيوشه لأقطار شرق أوروبا ومعاملة قواتها لليهود من سكانها بالطريقة نفسها

وتطالبهم بسداد تعويضات مالية باهظة مقابل ما لحق بهم على مر السنين من عسف واستغلال على أيدى الدول والحكومات وحتى الأفراد بأثر رجعى . . . ومن مات منهم وليس له الآن فروع تستحق تحصيل هذه التعويضات، تنوب عنهم حكومة إسرائيل جميعًا فى الحصول عليها كاملة مضافًا إليها إجمالى الأرباح، على الرغم من مخالفة ذلك للمبدأ العالمى الذى يقر بعدم الأحقية فى تحصيل تعويضات بأثر رجعى، وعلى الرغم من مخالفة ذلك للمنطق؛ لأنه لم يكن هناك كيان يسمى إسرائيل وقت وقوع هذه التعديات اللاإنسانية على من يدينون بالديانة اليهودية.

إسرائيل هذه ترفض الاعتراف بما ارتكبته من جرائم ضد العرب منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا سواء ضد الفلسطينيين أو المصريين أو السوريين أو اللبنانيين أو الأردنيين، كما ترفض الاعتراف بما نهبته من ثرواتهم وعقاراتهم وأراضيهم وآثارهم وبترولهم ومياههم ومزروعاتهم منذ بداية القرن العشرين وإلى يومنا هذا.

إن تطابق مواصفات العنصرية على مبادئ الصهيونية واضح وجلى وليس مطلوبًا أن تُسأل فى ذلك إسرائيل أو أمريكا، وإنما أن يحتكم الحكماء إلى ما يراه العالم عبر وسائل الإعلام فى كل مكان.

وإذا قُدر للمؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية أن يتماسك حتى يوم افتتاحه فليست هناك خسائر فادحة من جراء عدم مشاركة أمريكا وإسرائيل فى فعلياته، ربما العكس هو الصحيح؛ حيث ستتواءم مصالح الغالبية العظمى من الحكومات المشاركة فيه فيما عدا بعض الدول الأوروبية ذات الماضى الاستعمارى البغيض.

أما إذا قُدر له أن يستجيب لمطالب أمريكا وإسرائيل وينحى جانبًا قضية الصهيونية المرتبطة بالعنصرية، فمهما كانت نجاحاته فستظل قراراته إلى الأبد مطية لكل منهما.

جريدة الزمان اليومية ـ ٨/ ٧/ ٢٠٠٢م

الرئيس الأمريكى يخلط عمداً

بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للمحتل!!

بداية نقول إننا لا نؤيد الإرهاب أو التطرف الذى يتوجه نحو أى مجتمع مدنى بالعنف والتدمير وإزهاق الأرواح أو يلجأ إلى فرض آرائه بالقوة الغاشمة أو يؤسس لأفكاره عن طريق القتل والترويع أو يحصر نفسه فى دائرة التغيير بالبندقية فقط . .

وبالتالى نحن ضد الإرهاب والعنف الذى يستغل حاجات أبناء المجتمع المادية والمعنوية لكى يصبهم فى قوالب ذات أشكال نمطية لا تزيد فى قدراتها عن المشغل الآلى (الريموت كنترول) عن بعد، حيثما يوجهها القابض عليها ولو بيد واحدة تتوجه وتأتمر بأمره وتنفذ رغباته دون وعى أو إرادة . .

وأيضًا ضد الإرهاب والعنف النابع من داخل الأنظمة التى تُصر على إقصاء الآخر ونفيه حتى داخل أوطانه ومنعه من التعبير عن أفكاره بشكل سلمى حضارى والإصرار على التعامل مع الكلمة عبر أشكال أخرى من التعامل الأمنى دون مراعاة لأبسط حقوق الإنسان . .

ولكننا ـ قلبًا وقالبًا ـ مع المقاومة المشروعة التى يُمارسها الشعب الفلسطينى لطرد المحتل الإسرائيلى الغاصب لأرضه، ومع المقاومة اللبنانية لتحرير مزارع شبعا، وللمقاومة السورية عندما تنطلق لتحرير أراضى هضبة الجولان . .

. . وقلبًا وقالبًا مع كل أشكال هذه المقاومة التى تنص عليها القوانين والأعراف والاتفاقات الدولية التى تسعى الإدارة الأمريكية بكل ما أوتيت من غطرسة وهيمنة

وتحكم إلى وقف العمل بها نهائيّا، ووصم من يلجأ إليها بالإرهاب والعنف وتعطيل مسيرة السلام الشرق أوسطية التى أصبحت فى رأيها أقرب إلى الانطلاق وفق محددات خارطة الطريق التى تعمل واشنطن على الانفراد بالإشراف على تنفيذ خطواتها الميدانية بعد أن حظيت بتأييد الرباعية الدولية والخماسية العربية!!.

من هنا نختلف مع الطرح الذى قدمه الرئيس الأمريكى عبر منصتى مؤتمرى شرم الشيخ والعقبة المتتاليين؛ لأنه ما زال وأركان إدارته يُصرون على ضم الجهاد الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرائيلى إلى قائمة الإرهاب التى تفننوا فى نشرها منذ الحادث الإرهابى الذى تعرضت له أرضهم منذ حوالى عشرين شهراً..

وهذا الاختلاف يسمح لنا بأن نقول للرئيس چورچ بوش الابن إن الاتفاق الداخلى الذى تمكنت الحكومة الفلسطينية برئاسة محمود عباس من إبرامه مع الفصائل النضالية على الساحة كما جاء على لسانه فى العقبة لا يُعد من قبيل الإقرار من جانب حكومة السلطة بأن ما تقوم به هذه الفصائل إرهاب.. كما لا يعد قبولاً إلى ما لا نهاية من الطرف المناضل شرعًا بوقف الكفاح بكل أشكاله لطرد المحتل الغاصب..

ويسمح لنا أن نوضح له أن ما ورد على لسانه فى كلا المؤتمرين لا يتوافق مع الطرح الذى طرحه منذ عام عندما تحدث عن الدولة الفلسطينية المنتظر الإعلان عن قيامها فى عام ٢٠٠٥م؛ لأنه ما زال يُصر على أن منطلقات هذه العملية برمتها فى يد إسرائيل وهذا يعنى عدم توافر آلية دولية لمراقبة التنفيذ والاعتماد على مصادر طرف واحد محتل معروف بكذبه وتدليسه وتزييفه للأمور، لتحديد مدى التقدم فى المسار نحو تحقيق قيام الدولة الفلسطينية..

ولأنه مازال يُطالب بضرب كل نشاط فلسطينى يقف فى وجه المحتل الغاصب المستبد بيد من حديد حتى لو كان نشاطًا تعاضديّا يجمع بين نُشطاء غربيين مسالمين وعرب من أبناء الضفة والقطاع أو عرب من داخل إسرائيل..

ولأنه ما زال يصر على وصف ما تقوم به آلة إسرائيل العسكرية كل يوم منذ ما يقرب من ثلاث سنوات بأنه دفاع عن النفس ضد ما يهدد المجتمع الإسرائيلى.. وطوال هذه الفترة لم يشرح لنا واحد من مفكرى الإدارة الأمريكية كيف يكون الرد على إلقاء الحجارة بنسف المنازل واقتلاع الأشجار وتجريف الأرض الزراعية والطرقات والحصار

والإذلال وإطلاق النار على سيارات الإسعاف ومنع وصول المرضى إلى مستشفياتهم . . إلخ دفاعًا عن النفس ! !

وليسمح لنا أن نقول له إن التسليم بكل ما تطالب به إسرائيل لن يُساهم فى شق طريق لمسيرة السلام ، التى يُبشر بها ولن يؤدى إلى سلام عادل وشامل ولن يحقق الاستقرار والهدوء فى المنطقة بأسرها . .

لن يساهم فى شق طريق لمسيرة السلام ، التى يبشر بها ؛ لأن إسرائيل وضعت العراقيل فى طريق هذه المسيرة التى تحصل على طاقتها الدافعة من العمل على تطبيق خارطة الطريق بكل ما فيها من مساوئ دون حذف أو إضافة أو تعديل ، قبل أن يبدأ النقاش حولها ولأن إدارته أجبرت الطرف الفلسطينى على أخذها كلها بما فيها من قصور وأعطت أذنها لشارون لكى يُملى عليها حدود موافقاته الضيقة وهامش اعتراضاته المتسع . .

لن يساهم فى شق طريق لمسيرة السلام ، التى يبشر بها ؛ لأنه لم يُشر إلى احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية واللبنانية والسورية بكلمة واحدة . . ولأنه لم يُشر إلى المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة والقطاع وهضبة الجولان بكلمة واحدة ، ولم ينوه ولو بإشارة إلى مخالفة البناء فى الأراضى المحتلة لكافة المواثيق الدولية ولم يطلب من حكومة شارون بشكل جدى الإعلان عن جدول زمنى لإخلاء المستعمرات التى تمنع التواصل الجغرافى بين الأراضى الفلسطينية . .

لن يساهم فى شق طريق لمسيرة السلام التى يُبشر بها ؛ لأنه لم يُشر حتى إلى الجزء الشرقى من مدينة القدس من قريب أو من بعيد كأنما أقسم لشارون بعدم ذكر ذلك حتى يفى رئيس الوزراء الإسرائيلى بالتعهد بالمشاركة فى مؤتمر العقبة الذى كان من الممكن أن تتقوض أركانه لو لم يحضر . .

لن يؤدى إلى سلام عادل ؛ لأن مسيرة السلام بالشكل الذى تُصر واشنطن على السير فيه دون مراعاة لحقوق الشعوب العربية ، ستقيم سلامًا قائمًا على إهدار حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه ومائه وسمائه وحدوده وحريته فى الحركة ومن ثم سيكون نموذجًا قابلاً للتطبيق عند بدء التفعيل الأمريكى الإسرائيلى لتنشيط مسارى السلام مع الشعبين اللبنانى والسورى . .

لن يكون سلامًا شاملاً؛ لأنه سيلبى احتياجات الأمن الإسرائيلى على حساب بقية الشعوب العربية وسُيطلق يدها للعبث مع دول الجوار متى تشاء بحماية ترسانتها النووية والجرثومية..

ولن يتحقق من ورائه الاستقرار والهدوء اللذان تنشدهما أمريكا للبدء فى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة؛ لأن درجة العداوة التى تظن واشنطن أنها قائمة بين الأنظمة العربية وشعوبها ستتحول إلى تعاضد وتنسيق وستنشأ جبهة واحدة ضد التسلط الأمريكى.. وليسمح لنا الرئيس الأمريكى أن نضرب له مثلاً واحدًا..

كل الشعوب العربية كانت تنشد الديمقراطية وتطالب بها منذ عشرات السنين.. وكل الكُتاب والمفكرين والمثقفين العرب نادوا بهذا الحق منذ فجر النهضة العربية وبعضهم دفع حياته ومستقبل أسرته ثمنًا غاليًا مقابل الإصرار على المناداة به، ولكن عندما طرحت إدارتكم السنية هذا المطلب وخطط وزير خارجيتكم لتنفيذه (خلال عشر سنوات) وقفت غالبية الجموع الشعبية ومفكريها ومثقفيها وكتابها ضده ورفضته جملة وتفصيلاً لا لشىء إلا لأنه «مفروض عليها من جانبكم» واعتبروه جميعًا صنفًا من الأكل تعافه حلوقهم ونوعًا من الأردية لا يناسب أجسامهم وأفكارًا هلامية لا تتوافق مع ثقافتهم..

وأعتقد أنه قد نمى إلى سمع مسئوليكم أن بعض الكُتاب العرب نشر بعد ما شاهده من تمرينات احتلالية فوق أرض العراق يقول «إن نارأنظمة الحكم العربية أرحم من جنة الديمقراطية التى تنادى بها واشنطن بحماية الدبابات والصواريخ»..

على المستوى نفسه تُصر المنطقة العربية على أن تبنيكم للمطالب الإسرائيلية بلا تحفظ ولو محدود وإصراركم على إهدار الحقوق العربية بلا قبول محدود أيضًا سينسف كل شىء حتى لو كان قاب قوسين أو أدنى من الطفو على السطح!!.

جريدة الوفد اليومية ـ ٨/ ٦/ ٢٠٠٣م

التآمر الإسرائيلى الأمريكى.. ضد النضال الفلسطينى..

تؤكد كل الأدلة التى يطرحها المراقبون فى أوروبا أن رسالة المنظمات النضالية الفلسطينية بما فيها منظمة فتح إلى الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية لم تجد آذانًا صاغية ولا عقولاً متفتحة لتفهم فحواها التى ترددت معانيها الواضحة لفترة طويلة.. ويرون أن دعاة السلام فى تل أبيب وواشنطن لم يستوعبوا معانى الرسالة؛ لأنهم ينظرون إلى قضية تحرير الوطن الفلسطينى من قيود الاحتلال الإسرائيلى العنصرى من زاوية تضليلية تصوره لهم على أنه إرهاب، فى حين يشجعون الحركات الانفصالية التى تزعزع أمن الدول المستقرة باعتبار أنها تعبير عن الحق فى الاستقلال والسيادة!!.

لم تتحرك الإدارة الأمريكية بشكل فعال طوال الثلاث سنوات الماضية لكى تُوقف حكومة إسرائيل المحتلة مجازرها ضد الشعب الفلسطينى ولم تُعلن اعتراضها على استخدام قوات جيشها؛ لإزالة كل أسباب الحياة العربية من فوق الأرض الفلسطينية، ولكنها تحركت بكل قوتها وأدانت على أعلى مستوياتها العمليات النضالية الفلسطينية التى تسعى للتحرر من الاستعمار.

لو كانت الإدارة الأمريكية صادقة فى تعهدها للدول الأوروبية والعربية بالسعى لإقرار السلام فى الشرق الأوسط ما كانت سمحت لإسرائيل بأن تطالبها بأربعة عشر تعديلاً لخارطة الطريق وتصم آذانها عن المطالب الفلسطينية بالرغم من شرعيتها وفق الاتفاقات الدولية.. ولكن لأن إسرائيل تُصر على أن النضال التحررى إرهاب ومقاومة الاحتلال عُنف فلا بد أن توافقها الإدارة الأمريكية على ذلك!!.

كتب المحلل السياسى أمير أورن يقول فى صحيفة هاآرتس يوم ١٢ يونية «المذبحة الأخيرة التى وقعت فى القدس ضد المدنيين تأتى ضمن مُخطط أعدته حماس والجهاد الإسلامى لضرب عملية السلام التى تقودها أمريكا، ولم تأت انتقامًا من المحاولة الفاشلة للخلاص من الرئيسى؛ لأن المنظمات الإرهابية الفلسطينية تُخطط لاغتيال المدنيين فى الوقت نفسه الذى تعمل إسرائيل مع الإدارة الأمريكية على بناء ركائز للسلام فى المنطقة» . .

وفق هذه الرؤية العنصرية واعتمادًا على هذا المنطق المعوج أعلن المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض صباح اليوم التالى أن الرئيس چورچ دبليو بوش الابن يُحمل حركة حماس مسئولية تزايد العنف الذى يشل خطوات التقدم نحو السلام فى المنطقة، وفيما تلا ذلك من أيام اعتبرت واشنطن منظمات النضال الفلسطينى كلها إرهابية وطالبت دول العالم الحر بمحاصرتها وقطع كل اتصال بها وتجميد أرصدتها واعتبار كوادرها من المطلوبين على لائحة كبار الإرهابيين فى العالم.

لو كانت الإدارة الأمريكية حريصة على سمعتها العالمية خاصة فى الشرق الأوسط بعد شعارات التحرير الزائفة التى رفعتها وهى تمارس الحرب لأجل إسقاط نظام حكم صدام حسين لسعت إلى تبنى مطالب الشعب الفلسطينى العادلة المشروعة، ليس لتقويض دولة إسرائيل كما يُصور لها بعض مُستشاريها وزعزعة أمنها، ولكن لكى تصفها شعوب المنطقة بالعدالة فى تناولها لملف الصراع العربى الإسرائيلى من كافة جوانبه وبالحرص على بعض من مصالح الشعوب العربية فى مقابل حراسة مصالح إسرائيل الآنية والمستقبلية كلها!!.

كتب تسفى رئيل فى صحيفة هاآرتس يقول «لن تتوقف الحرب التى بدأتها إسرائيل ضد حماس منذ عقد ونصف إلا بتصفيتها تمامًا وطى صفحتها، والحرب الشاملة التى أعلنها شاؤول موفاز منذ شهر مارس ٢٠٠٣م ليست ليكودية كما يتصور البعض فقد أعلن شمعون بيريز حربًا مماثلة قبل سبع سنوات» . . .

وهذا يعنى أن موافقة الحكومة الإسرائيلية على بيان رئيسها بقبول خارطة الطريق لم تكن جادة وأن تل أبيب لا ترغب من ورائها فتح صفحة جديدة فى مسيرة السلام كما قال الرئيس الأمريكى من فوق منبرىْ قمتى شرم الشيخ والعقبة، أى أن مسلسل

التصفية قائم ومُعد وقابل للتنفيذ فى توقيتاته المعدة سلفًا بغض النظر عما تسعى إليه أطراف عربية وأوروبية من تهدئة وما تدعيه واشنطن من حرص على إقرار السلام بين العرب وإسرائيل!!.

وصم حماس والمنظمات النضالية بالإرهاب ليس جديدًا لا من وجهة النظر الإسرائيلية ولا من وجهة النظر الأمريكية، فقد سارعت تل أبيب إلى التنسيق مع واشنطن ضد الإرهاب العالمى بعد اعتداءات يوم ١١ سبتمبر المشئوم ضد مركز التجارة العالمى وبعض المدن الأمريكية الأخرى، ترتيبًا للحظة إعلان البيت الأبيض وضع المنظمات النضالية الفلسطينية على رأس قائمة الإرهابيين المطلوب شن الحرب عليهم.

على المستوى الإسرائيلى لم تعد هناك حصانة لأحد على الساحة الفلسطينية.. كل كوادر الجهاد ضد المحتل دخلت دائرة التصفية والاستهداف على مدار الساعة حتى تتوقف حركة النضال تمامًا وتُسلم كل منها ما لديها من أسلحة وتسمح بالتفتيش الإسرائيلى الأمريكى المشترك على مخازنها دوريّا..

وعلى المستوى الأمريكى لم تعد هناك منظمات فلسطينية تعمل من أجل السلام لا داخل الولايات الأمريكية ولا خارجها، كلها إرهابية يجب أن تُغلق مقار مؤسساتها وهيئاتها ومكاتبها وتُجمد أرصدة حساباتها فى كافة البنوك وتُجفف مصادر تمويلها ويُقتل كوادرها وتُحاصر شبيبتها حتى الموت أدبيّا ومعنويّا..

وليس هذا بكاف.. بل تدعو إسرائيل وأمريكا الحلفاء والأصدقاء لاتخاذ خطوات مماثلة ويا حبذا لو سلمت حكومات هذه الدول من تعرفهم من كوادر هذه المنظمات المقيمين على أرضها إلى تل أبيب أو واشنطن للتعامل معهم وفق ما تمليه إرادة المحتل العنصرى والمهيمن المستبد..

اللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية لا توافق حكومة شارون فقط على إستراتيچيتها الاحتلالية ولا على وصفها النضال التحررى بالإرهاب، ولكنها تضغط على الجانب الفلسطينى لكى يقبل بكل ما يُملى عليه دون أن يلتزم الجانب الإسرائيلى بشىء فى المقابل!! فإسرائيل تريد وقف العمل الجهادى دون أن تستجيب لأبسط المطالب مثل الإفراج عن آلاف السجناء القابعين خلف القضبان بلا تهمة ودون محاكمة.. وهى تريد إنهاء أعمال انتفاضة الأقصى التحريرية دون أن تتعهد بوقف مسلسل الاغتيالات

ودون أن تلتزم بجدول زمنى لرفع الحصار عن الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع ناهيك عن السماح للرئيس ياسر عرفات بحرية الحركة داخليّا وخارجيّا . .

إسرائيل تريد كل شىء وأمريكا توافقها على ذلك وتشجعها على المزيد عندما تساهم فى إحياء المباحثات الأمنية بينها وبين السلطة الوطنية على حساب المفاوضات السياسية فيما بينهما . . إسرائيل تريد الإبقاء على مستعمراتها فى الضفة والقطاع مقابل ترحيل غالبية العائلات الفلسطينية خارج الضفة إلى الأردن أو العراق الجديد، وأمريكا تنسق معها لتنفيذ ذلك وتشجعها على أن تضرب بعرض الحائط كل المواثيق والمعاهدات الدولية وبقرارات الشرعية الدولية . .

إسرائيل تريد الاعتراف بها كدولة يهودية حتى يسقط نهائيّا وإلى الأبد حق الفلسطينيين فى العودة وفق قرار الأمم المتحدة الخاص بذلك، وأمريكا تُشجعها بالصمت وتؤيدها بتكميم أفواه بعض الدول وتهديد بعضها الآخر وتساعدها بطمس معالم قرار الشرعية الدولية بتعدد التفسيرات والمتاهة التى تسير فيها دروب المصطلحات . .

إسرائيل لا تريد دولة فلسطينية إلا بشروطها، وأول هذه الشروط أن تأتى الدولة مشوهة المعالم فى فراش المنح والعطاء الذى لا يصاحبه آلام النضال والجهاد، وأمريكا تشجعها على ذلك حتى يأتى المولود ممسوخًا بلا اسم ولا هوية!! .

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٣م

بموافقة أمريكا..

إسرائيل تضرب من تريد، حينما تريد!!

اليوم سوريا.. وغداً من؟؟

تعليقًا على قيام الطائرات الحربية الإسرائيلية بشن غارة على مخيم للاجئين الفلسطينيين يقع عند منطقة «عين صاحب» شمال غرب العاصمة السورية بدعوى أنه مركز لتدريب نُشطاء حركتى الجهاد وحماس الفلسطينيين الذين يواصلون منذ أكثر من ثلاث سنوات القيام بعمليات مقاومة مشروعة ضد الاحتلال العنصرى لأراضيهم. حرص رعنان چيسين المتحدث الرسمى باسم الحكومة الإسرائيلية فى حديث له مع فضائية .C.N.N على القول: «الغارة رسالة واضحة المعانى لكل من سوريا وإيران حتى توقفا دعمهما المادى والمعنوى للإرهاب الذى يستهدف المدنيين من شعب إسرائيل» مؤكداً أن حكومة أرييل شارون عازمة على توسيع دائرة عملياتها ضد حركتى حماس والجهاد ومن يساعدهما أينما كانوا..

كما حرص أحد كبار المسئولين الأمريكيين فى حديث له مع الفضائية نفسها على القول «إن الحكومة الإسرائيلية أطلعت واشنطن على الخطوط العريضة لخطواتها العسكرية دفاعًا عن النفس قبل القيام بها ضد مقار الإرهاب التى تضر بشعبها».. تقول المصادر الإعلامية والسياسية فى إسرائيل إن هذه الغارة الجوية جاءت ردّا على العملية الاستشهادية التى وقعت فى حيفا قبل ذلك بيوم واحد وراح ضحيتها ١٩ إسرائيليّا.. ومن جانبنا نقول إن الهجمة العدوانية ضد الأراضى السورية كانت ستنفذ حتى لو لم يقع هذا الحادث!!..

obeikandl.com

فإذا رأينا أنها كانت ستنفذ؛ لأن أمريكا تريد أن تُلجم سياسات عدد من العواصم الفاعلة فى المنطقة ليس كرد فعل لتواجد قواتها العسكرية فى العراق فقط، وإنما اتساقًا مع مخططاتها فى المنطقة طولاً وعرضًا بشكل أساسى.. فهى تضغط على الرياض والقاهرة مثلا وفق منهج مرسوم له صلة مباشرة بمناهج التعليم ولغة الخطاب السياسى ومفردات الخطاب الدينى ومرتكزات المجتمع المدنى من أجل القيام بتغييرات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بالأطر السياسية والاقتصادية التى تسيّر دفة المجتمع فى كل من السعودية ومصر، أما بالنسبة لدمشق فيجب أن تأخذ وسائل الضغط الأمريكية الإسرائيلية أشكالاً أكثر تطرفًا بسبب الأوضاع التى تؤججها عنصرية إسرائيل واحتلالها لأراض فلسطينية وسورية ولبنانية ويأتى على رأس هذه الأشكال اتهامها لسوريا بالإرهاب وإيواء عناصره وتمويلهم وتوفير الحماية والملاذ الآمن لهم!!.

سارعت إسرائيل إلى مساندة لائحة الاتهام بالإرهاب ـ والتى أصبحت سيفًا مسلطًا على رقاب الدول العربية والإسلامية ـ التى أصدرتها الإدارة الأمريكية بعد أيام معدودة من وقوع العدوان الغاشم الذى تعرضت له الأراضى الأمريكية فى ١١ سبتمبر منذ حوالى عامين.. ساندتها فانضمت إلى تحالف واشنطن الذى أعلن حربًا لا هوادة فيها ضد الإرهاب، واستفادت من هذه المساندة فى حربها العنصرية ضد الشعب الفلسطينى الذى يناضل من أجل الاستقلال والحرية.. وها هى اليوم تستخدم أوراق اعتمادها عضواً بارزًا فيه لكى تعتدى على أراضى دولة ذات سيادة..

الإدارة الأمريكية التى استغاثت بدول العالمين العربى والإسلامى لكى تنصرها فى حربها ضد الإرهاب الذى تعرض له شعبها ترفض مُناصرة الشعب السورى ومن قبله رفضت مناصرة الشعب الفلسطينى.. الإدارة الأمريكية التى وقفت الأنظمة والشعوب العربية إلى جانبها فى حربها ضد تنظيم القاعدة وحكومة طالبان، تقف فى صف المعتدى الإسرائيلى الذى يُحاول اجتثاث الشعب الفلسطينى من فوق أرضه وتقف فى صفه عندما يُوسع دائرة عدوانه ضد منشآت الشعب السورى الشقيق فى محاولة محدودة الأبعاد لابتزاز نظام حكمه.

الإدارة الأمريكية التى رفضت ورفضنا معها ـ ومع كل القوى الداعية إلى إقامة السلام والأمن الدوليين على مرتكزات العدل والشرعية ـ مبررات الاعتداء الآثم عليها

تساند دعاوى إسرائيل الباطلة وتقبل منها القول بأن الهجمة العدوانية ضد سوريا كانت دفاعًا عن النفس ضد معسكرات لتدريب نشطاء فلسطينيين يصدرون هجمات إرهابية إليها . . وتبلغها موافقتها عليها عندما تحاط علمًا بساعة الصفر وبعدد المقاتلات ونوعية تسليحها وكمية الذخيرة التى ستلقى فوق رءوس المدنيين الآمنين، وتتلقى منها فيما بعد تقريرًا بنتائجها الأولية . .

يلاحظ المراقبون الدوليون أن الحلف الإستراتيچى الذى كان قائمًا بين واشنطن وتل أبيب قبل الحادى عشر من سپتمبر المشئوم أضيف إليه بند جديد لم يُعلن عنه وإنما جرى تطبيقه دون حاجة إلى إشهاره . . ونعنى به «التعاون غير المحدود فى كل ما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب العالمى سواء فى مجال تبادل المعلومات أو تبادل الخبرات أو التنسيق أو المساندة أو الاشتراك فى العمليات العسكرية» . .

لذلك يمكن القول إن الهجمة العدوانية الإسرائيلية على مخيم اللاجئين قُرب دمشق تعد من بين التطبيقات العملية لما جرى توسيعه على مستوى العلاقات الإستراتيچية بين إسرائيل وأمريكا . . الطائرات العسكرية الإسرائيلية قامت بالعملية بتنسيق مع الإدارة الأمريكية لصالح الطرفين وإن كان العائد على المصلحة الأمريكية أكبر من مكاسب إسرائيل فى هذا الخصوص تحديدًا . .

أمريكا ستستغل الموقف للاعتراض على أى موقف عربى أو دولى ضد إسرائيل، وستُمارس مزيدًا من الضغط على النظام السورى للمشاركة فى كشف النقاب عما تصفه بملف أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد فشل أجهزتها الذريع فى إثبات هذا الادعاء الذى لا نسقط تهمته البشعة عن نظام الرئيس السابق صدام حسين والذى سوغ لها احتلال أراضى الشعب العراقى بحجة تخليص العالم من نظامه الحاكم، وأيضًا لدفعها إلى المشاركة فى القوات التى تطالب بها لحفظ أمن وسلامة قواتها فوق التراب العراقى نفيًا لتهمة تمويلها (سوريا) للمقاومة العراقية والسماح لمقاومين عرب بالمرور إلى داخل الوطن العراقى عبر أراضيها كما ادعت أجهزتها مؤخرًا .

وستستغله فى الوقت نفسه لتوجيه إنذار شبه نهائى للنظام الإيرانى لوقف تدخلاته فى الشأن العراقى وإلا تعرض لغارة مماثلة ربما ضد منشآته النووية التى يدور حولها الحديث منذ بضعة أسابيع باعتبارها «مخالفة للمبادئ الإنسانية ومحرضة على الإرهاب

ضد الشعبين الأمريكى والإسرائيلى» وستستغله لإعادة طرح التواجد السورى فى لبنان على بساط البحث الإقليمى والعالمى لتحجيم دور دمشق فى هذه المنطقة تحديدًا وأيضًا لإفقاد حزب الله مقومات وجوده وقدرته على الاستمرار فاعلاً ومؤثرًا فى الساحة . . وستستغله لتخويف بعض العواصم العربية الأخرى التى ما زالت ترى أنها تملك القُدرة على المناورة واللعب على الحبلين، حتى تحسم أمرها مرة واحدة ونهائية إلى جانب الخط الأمريكى بعيدًا عن كافة أشكال المقاومة الفلسطينية المشروعة سواء كانت إسلامية أو ليبرالية . .

استهدفت واشنطن أيضًا من وراء الترتيبات التكتيكية العدوانية التى جرت بينها وبين حكومة شارون، العمل على تعطيل التنسيق القائم بين دمشق وطهران ـ وهو ما قصده رعنان چيسين المتحدث الرسمى باسم الحكومة الإسرائيلية حين قال: إن الغارة تمثل رسالة إلى سوريا وإيران معًا ـ وهى تنوى أن تقضى عليه تمامًا فى خطوة قادمة ربما تكون بيد إسرائيل . .

لن تتذرع حكومة شارون فى خطوتها التالية هذه بأى مُبرر فقد ضمنت بعد اعتدائها الأخير ضد الشعب السورى مُباركة أمريكا وصلاتها من أجل نجاح مهمتها العدوانية ومساندتها ضد الشرعية الدولية التى ربما تفكر فى زيادة جرعة الإدانة والشجب!!، خاصة بعد أن استغل دان جيلرمان مندوبها الدائم فى مجلس الأمن توافق بلاده مع الإدارة الأمريكية على اعتبار الغارة العدوانية على دمشق «دفاعًا عن النفس وفق ميثاق الأمم المتحدة» ووصف فى رده على خطاب الإدانة السورى، حرب ٧٣ التى قامت بها القوات المصرية والسورية ضد احتلال بلاده لجزء من أراضى الدولتين لتحريره وإعادة ضمه إلى الوطن الأم بأنها «حرب إرهابية».

الضربة القادمة آتية؛ لأن أمريكا تريد ذلك دعمًا للدور الإقليمى الذى كلفت به الشرطى الإسرائيلى الذى ينسق معها لصالح الطرفين، ولن يوقفها أية تحالفات أو معاهدات سلام كما لن يؤثر فيها اجتماعات الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فى مجلس الأمن أو وزراء خارجية ودفاع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية . . التضامن والتآذر بين الشعوب والأنظمة هو وحده القادر على إبطال مفعولها!!.

جريدة القدس العربى اليومية ـ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م

هناك فرق..

بين تعهدات أمريكا لإسرائيل وتطميناتها للعرب

أن يعلن الرئيس الأمريكى عبر وثيقة رسمية موجهة لرئيس الوزراء الإسرائيلى عن مجموعة من التعهدات التى تتوافق مع مخططات حكومته الاحتلالية فوق أرض فلسطين وتتعارض كلية مع الحقوق العربية وتناقض قرارات الشرعية الدولية شىء، وأن يعلن أن واشنطن لن تتخذ موقفًا مُسبقًا من مفاوضات الوضع النهائى بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية شىء آخر. التعهدات التى ألزمت بها واشنطن نفسها تأسست على تفاهمات جرت بين فريق من كبار المسئولين السياسيين والخبراء الأمنيين الأمريكيين الذين زاروا إسرائيل لعدة أيام قبل أن يتوجه أرييل شارون إلى واشنطن؛ مما يؤكد أن المباحثات التى شهدها البيت الأبيض بين الجانبين بعد ذلك كانت لاعتماد وإقرار ما تم التوصل إليه.. وهو ما وافقت عليه وأعلنته الإدارة الأمريكية، لا عودة للاجئين ولا للانسحاب من الضفة الغربية لإسرائيل الحق فى تعديل الحدود وفى توحيد القدس كلها تحت إدارتها. وهذا يجعلنا نستخلص أن التطمينات التى بُذلت للجانب العربى لن يترتب عليها تحقيق نتائج إيجابية حتى فيما يتعلق بإمكانية إقدام إسرائيل على ترحيل جانب كبير من فلسطينيى الضفة الغربية إلى الأردن ومصر بالرغم من القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة «الخميس ٧ مايو ٢٠٠٤م» بالإجماع اعترافًا بحق الفلسطينيين فى السيادة على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة.

التطمينات التى قدمها الرئيس الأمريكى عقب مُباحثاته مع الملك عبد الله الثانى ملك الأردن ليست بقوة التعهدات التى بُذلت لإسرائيل، وسيأتى الوقت القريب الذى

تُخير فيه الأردن بين التعاون مع واشنطن وإسرائيل لاستيعاب غالبية سكان الضفة الغربية من الفلسطينيين فى مقابل العديد من الأنشطة الاستثمارية ثنائية التمويل التى تفتح لمنتجاتها أبواب الأسواق الأمريكية على مصاريعها، وبين مشاكل لا حصر لها على امتداد حدودها مع العراق المحتل أقلها الاتهام بتسريب مقاتلين وأسلحة للمقاومة والمشاركة فى قتل أفراد من قوات التحالف!!

بعد ما أعلنته واشنطن ثنائيًا وعلى الملأ من تبنّ واضح وصريح لأهداف السياسة الاستعمارية الإسرائيلية ومُساندة لمواصلة اعتداءاتها الصارخة على الشرعية الدولية ومباركة لاستهزائها بكل المبادئ والقيم الإنسانية، هل يمكن أن تلجأ إلى أسلوب للمواءمة بين الحق العربى والمطامع الاستعمارية الإسرائيلية؟ الإجابة بالنفى.. ليس فقط لأننا على مبعدة أقل من ستة أشهر من موعد انتخابات الولايات المتحدة الرئاسية والتشريعية ولكن لأن أبعاد التطابق الإستراتيچى الذى تفرضه الاتفاقات الموقعة بين الجانبين فى هذا الخصوص التى فرضت هذا التأييد العلنى، وتمنع مثل هذه المواءمة غير المتوافرة الشروط.

ثم ماذا تعنى هذه التطمينات بالنسبة لإسرائيل؟ حبر على ورق!!.. كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير أيضًا حبر على ورق.. إسرائيل التى تُخطط لإلغاء أو على الأقل لإبطال حُجية قرارات سبق أن أصدرها مجلس الأمن بعد أن عطلت تنفيذها لعدة عقود، هل تسمح لتطمينات واشنطن للجانب العربى بأن تؤتى ثمارها؟..

حكومة إسرائيل الحالية وحكوماتها القادمة تدرك عن معرفة وسابق تجربة أن كلام الإدارة الأمريكية مع الجانب العربى معنوى لفض المجالس لا يقدم ولا يؤخر، وتعرف تمامًا كيف تقف فى وجهه وتلوى ذراعه إذا ما لاح فى الأفق ما يشير إلى إمكانية تحوله إلى قوة ضاغطة ضد رغباتها ليس فقط عن طريق تسليط قوى الضغط اليهودية الأمريكية لنشر أسلحتها على كافة الجبهات، ولكن أيضًا عن طريق قوتها هى وقدرتها على الاستقلال بقرارها بعيدًا عن وصاية واشنطن!

وبالدرجة نفسها من الأهمية نتساءل: ما هى ترجمة هذه التطمينات على أرض الواقع؟ لا شىء لصالح الجانب الفلسطينى.. عندما نُقارن التعهدات التى مُنحت

لشارون بالتطمينات التى أعلن أنها ستقدم لقريع يمكن أن نستنتج بسهولة أن أمريكا ستضغط لكى «يتفهم الفلسطينيون» حاجة إسرائيل إلى الأمن والأمان ومن ثم ضرورة احتفاظها بأراضى الضفة الغربية، خاصة أن شعبها ليس لديه بدائل كالتى لديهم.. وستضغط لكى «يوافق الفلسطينيون» على تجريد دولتهم الوهمية من كل ما يمكن أن يُعكر مستقبلاً مزاج جارتها إسرائيل.. وستفرض عليهم قبل الاتفاق على إعلانها أن يعملوا على اكتساب مهارات جديدة تدور حول «نبذ الإرهاب والقضاء على كافة أشكال المقاومة حتى السلمية منها وتفكيك قواعد المنظمات الدينية».. وبعد اجتياز ما يؤكد توافر اشتراطاتها لديهم «ستتعاون معهم» لإقامة هذا الكيان مرتكزا فقط على العلم والسلام الوطنى ومقعد شرف فى الأمم المتحدة.

ليس لدينا أمل فى أن تتفق الأطراف الفلسطينية على موقف موحد فى مواجهة التطمينات التى تقدمها الإدارة الأمريكية ولا أن تتفق الدول العربية على موقف موحد تجاه ما تطرحه من توجهات خاصة بالصراع العربى ـ الإسرائيلى؛ لأن واشنطن نجحت على امتداد سنوات طويلة فى أن تُجردهم من كافة أوراق اللعب، التى كانت بيدهم بل وتسلط بعضهم على بعض لإبطال مفعول ما بقى لدى قلة منهم من مقومات المقاطعة والمناورة والتوافق والدعم واستبدلته بالقدرة على التنافس لإرضاء إسرائيل والمشاركة ضمنيّا فى تحقيق أهدافها وبذل قصارى الجهد لإفشال مشاريع النهضة والإصلاح ودعاوى التحديث!!

جريدة الوفد اليومية ـ ٧/ ٥/ ٢٠٠٤م